



جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا  
كلية الدراسات العليا



الاتجاهات المستقبلية لمعدلات التضخم في السودان  
دراسة قياسية (1989 – 2016م)

Future Trends of Inflation in Sudan  
An Econometrics Study (1989 - 2016)

بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد التطبيقي (القياسي)

إعداد الدارس: الجاكسليمان رحمة شنتو إشراف: د. هويدا آدم الميع احمد

مايو 2018م



# الآية

(يرفع الله الذين ءامنوا منكم والذين اوتوا العلم درجات والله بما تعملون خبير)

صدق الله العظيم

سورة المجادلة

الاية (11)

# الإهداء

وطني لو شغلت بالخلد عنه لنازعتني اليه في الخلد نفسي

إلي وطني                      السودان

إلي نبع الحنان                      أمي

إلي من علمني الكفاح                      أبي

إلي مصدر فخري                      زوجتي

إلي أحبائي الصغار                      أبنائي (فرح وماهر وفؤاد) وبناتي (فريدة وتيسير)

إلي بقية العقد الفريد                      إخوتي وأخواتي

إلي كل من علمني حرفاً                      أساتذتي الأجلاء

إليكم جميعاً أهدي خلاصة جهدي وسنين عمري .

الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله، فالحمد لله والشكر

أولاً وأخيراً على فضله وكرمه وبركته الذي أنعم علي بالتوفيق بإنجاز هذا

العمل ليضاف إلي ميادين البحث العلمي .

.



# الشكر والعرفان

انطلاقاً من العرفان بالجميل ، فإنه ليسرني وليتلج صدري ان اتقدم بالشكر والامتنان الي

أستاذي ومشرفي الدكتورة هويدا ادم الميع

كما اخص بالشكر اشرافية ابيي وجامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

شكري وتقديري لاسر مكتبات الدراسات العليا(جامعة السودان، جامعة الخرطوم،

جامعة النيلين)، والشكر موصول الي بنك السودان والجهاز المصرفي للاحصاء.

وشكري وامتناني وتقديري للدكتورين الجليلين الدكتور طارق الرشيد والدكتور الصادق

علي الذين نهانا

من علمهما كيفما ماشئنا.

# مستخلص البحث

هدفت الدراسة لمعرفة الاتجاهات المستقبلية لمعدلات التضخم ومعرفة الاسباب والعوامل المؤثرة عليه في السودان في الفترة من (1989م-2016م) بشكل كمي من خلال نموذج قياسي يعمل على تقدير دالة التضخم ، وتحليل الخصائص الاحصائية للمتغيرات موضع الدراسة ومعرفة مدى تأثيرها ومن اجل تحقيق هذا الهدف وضعت الفرضية الاتية:

صيغة الانحدار المتعدد هي الصيغة القياسية التطبيقية الملائمة والمناسبة لمعرفة الاتجاهات المستقبلية للتضخم، وايضا هنالك العديد من الاسباب التي ادت الي ظهور وتفاقم ظاهرة التضخم، وهي وجود علاقة طردية بين التضخم وعرض النقود ووجود علاقة عكسية بين التضخم و(الانفاق الحكومي، وسعر الصرف).

اعتمد الباحث على المصادر الثانوية المتمثلة في(المراجع، المجالات، الدوريات الاقتصادية) وهى من وزارة المالية والاقتصاد الوطني وبنك السودان والجهاز المركزي للإحصاء. كما استخدم الباحث المنهج التاريخي للاطار النظري ومنهجية الاقتصاد القياسي للاطار التطبيقي وذلك للبيانات الخاصة بمتغيرات التضخم في السودان للفترة محل الدراسة وقد تم التحليل باستخدام Eviews برنامج.

اجراء مزيدا من الدراسات القياسية التي تعتمد على تحديد العلاقات السببية بين المتغيرات الاقتصادية الكلية يساعد في فهم السلوك الاقتصادي العام، كما يساعد ذلك على بناء نموذج اقتصادي قياسي كلي.

وقد توصلت الدراسة الى نتائج اهمها وجود تأثير معنوي لكل متغيرات الدراسة على المتغير التابع(التضخم). كما توصلت الدراسة الي عدة توصيات اهمها:

ايقاف الحروب والنزاعات القبلية وهذا يؤدي الي تخفيض الانفاق على الامن وايقاف المصروفات خارج الموازنة.

## **Abstract**

The aim of this Research is to the future trends of Inflation rates in Sudan. the problem of Research is to determine the variables affecting the Phenomenon of Inflation rates, and the direction of influence The Hypothesis of this Research is that: There is a statistically significant relation between Inflation rates, and the variable: Government Development spending, Exchange rate, and Money supply. The Research used descriptivemethodology, and Econometrics methodology. The Research reached several results, The most important of which are: there is a cointegration between Inflation rates, and the factors affecting it, that is, there is a balance relation in the long term.

-There is a significant relation between Inflation rates, and the variables represented by Government Development spending, Exchange rate and Money supply.

The future trends of Inflation rates, based on The estimated model output are:

- The inverse relation between Inflation rates, and Government Development spending.
- The reverse relation between Inflation rates, and the Exchange rate.
- The money supply has week effect on Inflation rates.

The Research recommends:

Increasing Government Development spending, and toadopt policies that will improve and stabilize the Exchange rate.

## قائمة المحتويات

الرقم	العنوان	الصفحة
	الإستهلال	أ
	الآية	ب
	الإهداء	ج
	الشكر والعرفان	د
	المستخلص	هـ
	Abstract	و
	قائمة المحتويات	ز-ح
	قائمة الجداول	ط
	الفصل الاول: الاطار المنهجي والدراسات السابقة	
1-1	الاطار المنهجي للدراسة	1
2-1	الدراسات السابقة	5
3-1	اوجه الشبه والاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة	11
	الفصل الثاني: مفهوم التضخم اسبابه وانواعه واثاره	
	مقدمة	14
1-2	مفهوم التضخم	14
2-2	تعريف التضخم	16
3-2	اسباب التضخم	20
4-2	تفسير التضخم في الفكر الاقتصادي الكلاسيكي	21

22	تفسير التضخم في الفكر الاقتصادي الكينزي	5-2
24	انواع التضخم	6-2
	الاثار الناتجة عن التضخم	7-2
<b>الفصل الثالث: التضخم في السودان</b>		
38	مقدمة	
39	اسباب التضخم في السودان	1-3
49	اثار التضخم على الاقتصاد السوداني	2-3
49	الاثار الاقتصادية	1-2-3
53	الاثار الاجتماعية	2-2-3
54	العوامل المؤثرة على التضخم في السودان	3-3
56	سياسات علاج التضخم	4-3
<b>الفصل الرابع: التحليل الاحصائي</b>		
60	المقدمة	
60	النموذج الاقتصادي	1-4
61	توصيف النموذج	2-4
63	فحص البيانات	3-4
63	اختبار استقرار السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج	4-4
64	الخصائص الاحصائية لصفة السكون	5-4
65	اختبار جذور الوحدة	1-5-4
66	اختبار التكامل المشترك	2-5-4

66	مفهوم التكامل المشترك	
68	تقدير النموذج	6-4
69	تقييم نتائج التقدير وفقاً للمعيار الاقتصادي والاحصائي والقياسي	7-4
72	اختبار مقدرة النموذج على التنبؤ	8-4
74	مناقشة الفرضيات	9-4
75	النتائج والتوصيات	
75	النتائج	
76	التوصيات	
77	بحوث مقترحه	
78	قائمة المراجع	
83	الملاحق	

# قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
<b>1-3</b>	بيانات التضخم وعرض النقود (1989-2016)	41
<b>2-3</b>	بيانات الانفاق الحكومي والتضخم	44
<b>3-3</b>	الميزان التجاري خلال الفترة (2000-2016)	65
<b>1-4</b>	نتائج اختبار جذر الوحدة لمتغيرات النموذج	65
<b>2-4</b>	نتائج اختبار جوهامسون للتكامل المشترك	67
<b>3-4</b>	نتائج معادلة تقدير النموذج	68
<b>4-4</b>	نتائج اختبار – ارش	70
<b>5-4</b>	نتائج اختبار مشكلة الارتباط الخطي	71
<b>6-4</b>	نتائج اختبار معامل تايل	72
<b>7-4</b>	نتائج القيم التنبؤية لمتغيرات الدراسة	73

## الفصل الاول

### الاطار المنهجي والدراسات السابقة

#### 1-1 الاطار المنهجي

##### 1-1-1 المقدمة:

تتعرض الاقتصاديات المعاصرة على اختلاف أنظمتها وتفاوت مستوياتها لموجات متتالية من التضخم الذي يمثل احدى المشكلات الاقتصادية ،لما تجلبه من آثار مدمرة على كل المستويات الاقتصادية ، وهذه المشكلة تعاني منها معظم اقتصاديات البلدان وذلك لضعف هيكلها الاقتصادية وضعف معدلات الانتاجية والذي بدوره ادى الى قلة المنتجات وبالتالي ارتفاع المستوى العام للأسعار بصورة مستمرة. السودان واحد من تلك البلدان النامية وقد اصبح التضخم فيه ظاهرة ملازمة لفترة طويلة من الزمن، وباعتبار التضخم من اكثر الظواهر السالبة في الاقتصاد وخاصة في السودان، اثرت بشكل كبير على متغيرات الاقتصاد مثل الانفاق الحكومي وسعر الصرف وعرض النقود اعتماداً على نماذج السلاسل الزمنية خاصة في ظل وجود مشكلة الارتباط الذاتي أثر متباطئ بين معظم متغيرات الاقتصاد خاصة عند استخدام بيانات السلاسل الزمنية .

ففي التضخم تفقد النقود قوتها الشرائية مما يؤدي الى اختلال عام في البنيان الاقتصادي والاجتماعي وينعكس ذلك سلباً على الجهاز الانتاجي وتقسيم المجتمع الى فئات غنية وفقيرة. واحساساً بأهمية الموضوع واستشعاراً بخطورته نتناول الدراسة الاتجاهات المستقبلية لمعدلات التضخم وذلك باستخدام نموذج الانحدار للفترة من (2017 م الى 2021 م ) وذلك اعتماداً على السلسلة الزمنية لمعدلات التضخم (1989-2016) لان الفترة التي سبقت سنوات التنبؤ شهدت معدلات عالية من التضخم ومن ثم ايجاد نموذج يمكن الاعتماد عليه للتخطيط المستقبلي لمعدلات التضخم.



### 1-1-2 مشكلة الدراسة:

يعتبر التضخم من أكثر الظواهر الاقتصادية التي يعايشها الانسان بكل ضغوطها الثقيلة والذي يهدد اقتصاديات كثير من الدول وحي عزع استقرارها ويعيق نموها .

من الملاحظ أن معدلات التضخم في السودان أصبحت تتزايد بصورة كبيرة والذي بدوره ادى الى انخفاض مستوى المعيشة خاصة في الفترة ما بعد الانفصال، لذا لا بد من التخطيط الاقتصادي العلمي لمؤشرات الاقتصاد الكلي للاستفادة من الانفتاح ولا يتم ذلك إلا بمعرفة الواقع والتنبؤ بالقيح المستقبلية.

عليه بتفكرز مشكلة البحث في الزيادة المطردة والحادة في ارتفاع معدلات التضخم خاصة في السنوات الأخيرة وما يتبعها من تغيرات في المتغيرات الاقتصادية الكلية خاصة سعر العملات الاجنبية مقابل العملات المحلية (سعر الصرف).

تكمن مشكلة الدراسة في الاسئلة التالية:

مامدى اثر الانفاق الحكومي التمويعلى معدلات التضخم؟

مامدى اثر سعر الصرف على معدلات التضخم؟

مامدى اثر عرض النقود على معدلات التضخم؟

ماهيالاتجاهات المستقبلية للتضخم في السودان؟

### 1-1-3فرضيات الدراسة:

1- توجد علاقة ذات دلالة احصائية معنوية بين الانفاق الحكومي التتموي والتضخم.

2- هنالك علاقة ذات دلالة احصائية معنوية بين سعر الصرف والتضخم.

3- هنالك علاقة ذات دلالة احصائية معنوية بين عرض النقود والتضخم.

#### 1-1-4 أهداف الدراسة:

- 1- دراسة ظاهرة التضخم.
- 2- دراسة الآثار الاقتصادية الناتجة من ارتفاع معدلات التضخم في السودان.
- 3- دراسة اثر السياسات المالية والنقدية التي تسهم في معالجة ظاهرة ارتفاع معدلات التضخم.
- 4- تحديد درجة تأثير المتغيرات المضمنة في النموذج على معدلات التضخم واتجاه التأثير.
- 5- دراسة الاتجاهات المستقبلية لمعدلات التضخم.

#### 1-1-5 أهمية الدراسة:

تنقسم أهمية الدراسة الى أهمية علمية وأهمية عملية (تطبيقية)

##### • الأهمية العلمية:-

تتبع أهمية هذه الدراسة من كونها تركز على الجانب التحليلي للعمل على استقرار سعر الصرف والحد من زيادة عرض النقود ومن ثم انخفاض معدلات التضخم، إضافة الى إثراء المكتبة العلمية بمثل هذه الموضوعات التي بدورها تعكس دور الدولة في النشاط الاقتصادي.

##### • الأهمية العملية (التطبيقية):-

تساهم هذه الدراسة في تقديم معدلات مستقبلية للتضخم للمعنيين باتخاذ القرارات في البنك المركزي ووزارة المالية للحد من تأثيره على كل المتغيرات الاقتصادية الكلية التي تؤثر في مسار الاقتصاد، وايضاً لتأثير معدلات التضخم على سلة الاستهلاك اليومي بالنسبة لمعظم طبقات المجتمع.

#### 1-1-6 منهج الدراسة:

تتبع الدراسة المنهج الوصفي التحليلي وذلك بغرض وصف بيانات الدراسة وتحليلها ومنهجية البحث القياسي من خلال تقدير النموذج لمعدلات التضخم خلال فترة الدراسة واختبار مدى جودته وملاءمة بيانات الدراسة وذلك من خلال استخدام الحزم الاحصائية المناسبة في التحليل ال قياسي, E. Views, Excel, Spss.

#### المصادر والأدوات:

كتب ، مراجع، مجلات علمية، تقارير، رسائل جامعية.

## حدود الدراسة:

الحدود المكانية: جمهورية السودان.

الحدود الزمنية : ( 1989-2016)م وتم اختيار هذه الفترة لأنها أكثر الفترات التي سجل فيها التضخم معدلات عالية.

## 1-1-7 هيكل الدراسة:

تتكون هذه الدراسة من اربعة فصول ، يحتوي الفصل الاول على الاطار المنهجي والدراسات السابقة، ويتضمن الفصل الثاني التضخم ويحتوي على اربعة مباحث، المبحث الاول مفهوم وتعريف التضخم، المبحث الثاني اسباب التضخم، المبحث الثالث انواع التضخم، المبحث الرابع اثار التضخم، اما الفصل الثالث يتناول التضخم في السودان يتضمن اربعة مباحث، المبحث الاول اسباب التضخم في السودان، المبحث الثاني اثار التضخم على الاقتصاد السوداني، المبحث الثالث العوامل المؤثرة على التضخم في السودان، المبحث الرابع سياسات علاج التضخم، اما الفصل الرابع يتناول الاطار التحليلي للدراسة ويحتوي على ثلاثة مباحث، المبحث الاول توصيف النموذج واختبار بيانات الدراسة، المبحث الثاني تقدير النموذج، المبحث الثالث اختبار الفرضيات ومناقشة النتائج والتوصيات ثم المراجع و الملاحق.

## 1-2 الدراسات السابقة:

### 1-2-1 اثر سياسة التحرير الاقتصادي على معدلات التضخم في السودان 1982-2001م

هدفت الدراسة الي دراسة ظاهرة التضخم والمتغيرات المؤثرة فيه (عمار، غيرمشنور)، وذلك في ظل سياسة التحرير الاقتصادي استخدم الباحث المنهج الاستقرائي والاستنباطي لتفسير التضخم، كما استخدم المنهج القياسي لتحليل المتغيرات التي تشرح سلوك التضخم، استخدم الباحث نموذج قياسي متعدد يحدد فيه العوامل المؤثرة على التضخم حيث قدر النموذج الخطي الاتي للفترة 1982-2001م. وكان نموذج الدراسة كالأتي:

$$Inf = \beta_0 + \beta_1 MS + \beta_2 Ex + \beta_3 Gdp + u$$

حيث:

Inf : التضخم

MS : عرض النقود

EX : سعر الصرف

Gdp : الناتج المحلي الاجمالي

U : المتغير العشوائي

قسم الباحث السلسلة الي فترتين، الفترة الاولى 1982-1991م عند التقدير في هذه الفترة ومن خلال النتائج اجتاز النموذج المعياريين الاقتصادي والاحصائي. اما بالنسبة للفترة الثانية، عند تقييم النتائج لم

يجتاز النموذج المعيار الاقتصادي حيث جاءت اشارات المعلمات المقدرة مخالفة تماما للنظرية

الاقتصادية اضافة لعدم معنوية المعالم بالرغم من ارتفاع معامل التحديد، فربما يعاني النموذج من

مشاكل في القياس لم يعالجها الباحث بعدم مراعاته المعيار القياسي عند تقييمه للنتائج، فإرتفاع معامل

التحديد مع عدم معنوية المعالم ومخالفة اشارتها للنظرية الاقتصادية مؤشر على وجود مشكلة ارتباط خطي متعدد بين المتغيرات التفسيرية.

ولاحظ ان الباحث عند تحليله للنتائج لم يتطرق الي المعيار القياسي اي اكتفى بالمعيارين الاقتصادي والاحصائي فقط .

-توصل الباحث الي عدة نتائج نذكر منها ماييلي:

- ادت سياسة تخفيض سعر الصرف الي زيادة حدة التضخم بالبلاد وذلك لعدم مرونة الصادرات والواردات واتباع الدولة لسياسة مالية انكماشية .

- لم يهتم برنامج التحليل الاقتصادي بالتناسق الداخلي بين المؤشرات الاقتصادية الكلية مما ادي الي تشوه واضح في العلاقات الاقتصادية بين عرض النقود ومعدل التضخم .

- وجود علاقة طردية بين سياسة التمويل بالعجز ومعدلات التضخم.

## 1-2-2 محددات التضخم في السودان خلال الفترة من 1980-2008م:(اميرة ، 2010م)

مشكلة هذا البحث تتمثل في الاتي:

-تحديد اسباب التضخم في السودان واثاره

- ماهي المتغيرات المؤثرة على التضخم واتجاه تأثيرها

- معرفة انواع السياسات التي يمكن اتخاذها لعلاج الظاهرة

\*فروض البحث هي:

-هنالك علاقة عكسية بين التضخم والنااتج المحلي الاجمالي.

- هنالك علاقة طردية بين التضخم والدين الخارجي.

- هنالك علاقة طردية بين التضخم وعرض النقود.

- هنالك علاقة طردية بين التضخم واسعار الواردات.

- المتغيرات المستقلة المضمنة في النموذج هي الأكثر تفسيراً لنموذج التضخم من المتغيرات غير المضمنة في النموذج.

\*استخدم الباحث في هذه الدراسة المنهج الوصفي للإطار النظري ومنهجية الاقتصاد القياسي للإطار التطبيقي وذلك للبيانات الخاصة بمتغيرات التضخم في السودان للفترة محل الدراسة واختبار الفروض وقد تم تحليلها باستخدام برنامج (Eviews).

هذه الدراسة بدون نموذج.

- توصل الباحث الى النتائج والتوصيات الآتية:

هنالك علاقة عكسية بين التضخم والناج المحلي الاجمالي.

هنالك علاقة طردية بين التضخم والدين الخارجي.

هنالك علاقة طردية بين التضخم وعرض النقود.

هنالك علاقة طردية بين التضخم وقيمة اسعار الواردات.

أوصى البحث بالآتي:

ضرورة استخدام بيانات سلاسل زمنية طويلة المدى لتجنب المشاكل التي تصاحب الدراسة اي

الوصول الى نتائج صحيحة.

وضع سياسات مالية ونقدية الى جانب اصلاح سعر الصرف لتخفيض معدلات التضخم وتضييق الفجوة

في الحساب الجاري.

ضرورة تقليل الطلب على النقد الاجنبي لتمويل المشاريع المحلية.

1-2-3 النموذج القياسي لتفسير ظاهرة التضخم في السودان في الفترة 1988-2000م: (ياسر ،

2002م)

## مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة هذا البحث في ان التضخم ذو علاقة تامة بحياة الافراد والمجتمعات نظرا لما يقوم به التضخم من تدهور في قيمة النقود الامر الذي يقلل من مقدرة ذوي الدخل المنخفضة للحصول على متطلبات الحياة من السلع والخدمات.

فروض البحث هي:

-زيادة الناتج المحلي الاجمالي تؤدي الي انخفاض معدلات التضخم.

- زيادة عرض النقود تؤدي الي ارتفاع معدلات التضخم .

- زيادة سعر الصرف تؤدي الي ارتفاع معدلات التضخم .

- زيادة عجز الموازنة تؤدي الي ارتفاع معدلات التضخم .

\* اتبع البحث المنهج الوصفي والتحليلي.

هذه الدراسة بدون نموذج.

نتائج وتوصيات هذا البحث:

-ان العلاقة بين المتغيرات قيد الدراسة يمكن ان تمثل بعلاقة خطية مع المتغير التابع وهذه المتغيرات مجتمعة ذات تأثير قوي ومعنوي على التضخم.

- زيادة الصادرات وخفض الواردات حتى يمكننا ان نحث فائضا في الميزان التجاري ونزيد حصة البلاد من العملات الاجنبية .

- المضي في تطبيق السياسات المالية والنقدية التي تعمل على انخفاض معدلات التضخم والحد من سياسات تمويل العجز .

- الحث على استخدام النماذج القياسية في تحليل الظواهر الاقتصادية لانها تساعد في معرفة الحقائق المتعلقة بالمتغيرات والظواهر الاقتصادية.

## 1-2-4 مشكلة التضخم في السودان الاسباب والمعالجات 1982-1999م: (المكاوي ، 2002م).

### مشكلة البحث :

تتمثل مشكلة البحث في ان مشكلة السودان في الغلاء وارتفاع اسعار السلع والخدمات في السودان ولا بد من معرفة التحليل النقدي والهيكل الذي يعتبر اكثر ملاءمة في كيفية شرح وكشف اسباب التضخم في السودان.

### - فروض البحث:

وجود علاقة طردية بين التغير في كمية النقود والمستوى العام للأسعار وإمكانية نقل عبء الزيادة في تكاليف الانتاج من المنتج الي المستهلك النهائي للسلعة نسبة لعدم وجود قيود لتحرير الاسعار وانخفاض العملة له علاقة بالتضخم ويؤثر سلبا على طلب المستهلك .

### - منهج البحث:

اتباع الباحث المنهج التاريخي والمنهج التجريبي.

بدون نموذج.

### -النتائج والتوصيات:

لجوء الحكومة لسياسة الاستدانة من البنك المركزي لتمويل عجز الموازنة. عدم وجود سياسات مالية ونقدية ثابتة في السودان خلال فترة الدراسة - ان النموذج افلح في تحديد العلاقة بين التضخم وكل من التمويل بالعجز وعرض النقود والنتائج المحلي الاجمالي ولكن سعر الصرف لم يوافق العلاقة التي افترضت النظرية الاقتصادية وجودها والتي اظهرتها نتائج التحليل. محاولة الانفتاح على العالم الخارجي بصورة فعالة لجذب رؤوس الاموال الاجنبية . ابتكار اليات جديدة تعمل على رفع المعاناة عن اصحاب الدخول المحدودة وذلك بتوسيع شركات الامن الغذائي والتعاونيات داخل المؤسسات العامة.

عدم وجود سياسات مالية ونقدية ثابتة في السودان خلال فترة الدراسة .

## 1-2-5 اثر التضخم على الميزان التجاري وسعر الصرف في السودان 1990-2005م: (ابراهيم ، 2007)

تتناول الدراسة اثر معدلات التضخم السائد في السودان في الفترة من 1990-2005م على كل من الميزان التجاري وسعر الصرف بالدينار السوداني مقابل



غيره من العملات الاجنبية ، استخدم الباحث المنهج التاريخي لدراسة التطور التاريخي لنظام سعر الصرف في السودان ووضع الميزان التجاري للفترة اعلاه والمنهج التحليلي لمعرفة اثار معدلات التضخم السائد في السودان.

ومن اهم النتائج التي توصل اليها الباحث:

- ارتفاع معدلات التضخم تؤدي الي زيادة العجز في الميزان التجاري بصورة واضحة.

- هنالك علاقة عكسية بين التضخم وسعر الصرف حيث ان ارتفاع معدلات التضخم تؤدي الي انخفاض قيمة العملة المحلية مقابل العملات الاجنبية. واقتрحت الدراسة الاتي:

- في مجال سعر الصرف اقترحت الدراسة بسعر الصرف الثابت اسوة بالدول البترولية.

- في مجال التجارة الخارجية اقترحت الدراسة تقليل واعفاء الصادرات السودانية من الرسوم والجبايات حتى تكون لها القدرة على المنافسة الخارجية.

## 1-2-6 نموذج اقتصادي قياسي لتفسير العملية التضخمية في السودان 1956-1996م: (الجزولي، 1998م).

هدفت الدراسة الي بناء نموذج اقتصادي قياسي يفسر العملية التضخمية في السودان، تبني الباحث في هذه الدراسة النموذج الذي اتبعه اجفيلي وخان 1978 في دراستهم للتمويل بالعجز في بلدان مختارة هي البرازيل-كولومبيا-جمهورية الدومنيكان وتايلاند التي تعد من البلدان النامية وهو نموذج معادلات انية ويتكون من خمس معادلات سلوكية خاصة بالاسعار والانفاق الحكومي، الايراد الحكومي وعرض النقود بالاضافة الي المعدل المتوقع للتضخم. وارتكز فرض الدراسة على انه اذا حدثت زيادة في عرض النقود فأن هذا يؤدي الي ارتفاع في المستوى العام للأسعار وينتج عنه زيادة في كل من الانفاق الحكومي والايراد الحكومي، واذا كانت الزيادة في الانفاق الحكومي اكبر من الزيادة في الايرادات فان العجز المالي يزداد، وهذا بدوره يؤدي الي زيادة اخرى في عرض النقود الامر الذي يترتب عليه تكرار العملية فالتوليد الذاتي للزيادة في المستوى العام للأسعار قد يؤدي الي معدلات تضخم ثابتة او متسارعة.

تبنى الباحث في هذه الدراسة الخطوات التي يتم اتباعها في بناء النماذج القياسية، وقد تم توصيف النموذج في شكل دوال رياضية وذلك حسب فروض النظرية الاقتصادية والنموذج المقترح لتفسير العملية التضخمية في السودان.

وقد قام الباحث بتطبيق طريقة المربعات الصغرى ذات المرحلتين على معادلات النموذج وبناءً على تحليل النتائج توصل الباحث الى ان النموذج قد افلح في تفسير العلاقة بين التضخم والعجز الحكومي في السودان وان العجز الحكومي احد المسببات الرئيسية للعملية التضخمية في السودان . ومن النتائج التي توصل اليها الباحث :

ان النموذج الذي سبق والمبني اساسا على نموذج اجفيلي وخان 1978م يلائم العملية التضخمية في السودان .

ان قدرة المعادلات على تمثيل البيانات الحقيقية خلال فترة التقدير اظهرت ان هنالك بعض الفترات الزمنية خلال فترة الدراسة لم تواكب او تتواءم مع البيانات التاريخية وارجع الباحث ذلك الى ان الفترة 1983-1991م كانت تتسم بعدم الاستقرار في السياسات المالية والنقدية والتي لم يستطع ادخالها في النموذج.

### 1 3 مقارنة الدراسة مع الدراسات السابقة:

من خلال الدراسات السابقة، نجد ان هنالك اوجه شبه واختلاف، فيما بين هذه الدراسة والدراسات

السابقة، وفيما يلي اوجه الشبه:

#### اولاً: اوجه الشبه:

تتفق الدراسة مع الدراسات السابقة لاستخدامها التضخم كمتغير تابع.

ايضاً نجد ان هذه الدراسة تتفق مع دراسة اثر سياسة التحرير الاقتصادي على معدلات التضخم في

السودان، حيث نجدها استخدمت المتغيرات (التضخم، سعر الصرف، عرض النقود، الناتج المحلي

الاجمالي)، بينما تناولت هذه الدراسة ايضاً المتغيرات (التضخم، سعر الصرف، عرض النقود، الانفاق

الحكومي).

ايضاً تتفق مع نفس الدراسة من حيث المنهجية.

#### ثانياً: اوجه الاختلاف:

تختلف الدراسة عن الدراسات السابقة في الهدف حيث انها هدفت الي معرفة الاتجاهات المستقبلية

للتضخم بينما هدفت الدراسات السابقة لمعرفة الاسباب والعوامل المؤثرة على التضخم في السودان.

تختلف الدراسة عن الدراسات السابقة في تحديد مصادر التضخم (مكاوي)

تختلف الدراسة عن الدراسات السابقة في الفترة الزمنية .

اما بالنسبة للدراسة التي تناولت اثر سياسة التحرير الاقتصادي على معدلات التضخم في السودان

نجد ان الباحث استخدم نموذج انحدار خطي متعدد يحمل نفس متغيرات الدراسة الحالية وبالرغم من

ان الباحث في الدراسة المذكورة استخدم المنهج الاستقرائي والاستنباطي بجانب المنهج القياسي الا انه

في التحليل وعند تقييم نتائج التقدير لم يتطرق الي المعيار القياسي اي اكتفى بالمعيارين الاقتصادي

والاحصائي فقط لذا عند تقييم نتائج الفترة الثانية لدراسته لم يجتاز النموذج المعيار الاقتصادي حيث

جاءت اشارات المعلمات المقدرة مخالفة تماماً للنظرية الاقتصادية اضافة لعدم معنوية المعالم بالرغم من ارتفاع معامل التحديد ، فربما يعاني النموذج من مشاكل في القياس لم يعالجها الباحث بعدم مراعاته المعيار القياسي عند تقيمه للنتائج ، فارتفاع معامل التحديد مع عدم معنوية المعالم ومخالفة اشارتها للنظرية الاقتصادية مؤشر على وجود مشكلة ارتباط خطي متعدد بين المتغيرات التفسيرية. (عمار).

عموما نجد ان اغلب الدراسات المذكورة توصلت الي نتائج مشتركة حيث نجد ان السبب الرئيسي في مشكلة التضخم في السودان هو الزيادة في عرض النقود بجانب عوامل اخرى.

### ثالثاً: الفجوة بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة:

الملاحظ في الدراسات المذكورة نجد ان كل منها تناولت مشكلة التضخم ولكن من زوايا مختلفة كما انها توصلت الي نتائج مشتركة فبعض الدراسات احتوت على خمس معادلات سلوكية وبعضها ثلاث معادلات بينما هذه الدراسة تتكون من معادلة واحدة خاصة بالتضخم وايضاً تختلف هذه الدراسة عن معظم الدراسات السابقة في الفرضيات حيث استندت معظمها على وجود علاقة طويلة الاجل في الفترة الحالية والفترة السابقة مباشرة بينما استندت فرضية الدراسة الحالية على طردية العلاقة بين التضخم وعرض النقود وعكسية العلاقة بين التضخم والانفاق الحكومي وسعر الصرف.

اما الاضافة التي ستقدمها الدراسة مقارنة مع الدراسات السابقة:-

هي احتوائها على سلسلة طويلة تمكن من الوصول الي تقديرات ادق، كما ان الفترة الاخيرة من السلسلة ( 2010-2016) خارجة عن اطار الدراسات السابقة الا انها شهدت معدلات عالية من التضخم والتي تحتاج الى وصفها وتحليلها مع دمج تلك الفترة بالسلسلة محل الدراسة ومن ثم الاستشراف بمعدلات التضخم مستقبلاً .

## الفصل الثاني

مفهوم التضخم أسبابه وأنواعه وآثاره وطرق علاجه

## الفصل الثاني

### مفهوم التضخم أسبابه وأنواعه وآثاره

#### مقدمة:

يعتبر التضخم من المشكلات الاقتصادية الرئيسية التي يعاني منها العالم في الوقت الراهن، وبالرغم من اهتمام الاقتصاديين بهذه الظاهرة إلا أن هنالك جدلاً كبيراً بينهم حول أسبابها والآثار الاقتصادية لها على النظام الاقتصادي. وما هي أفضل السياسات التي يتعين اتباعها للقضاء عليها، وما هو المدى الذي يتعين اللجوء إليه في استخدام هذه السياسات عندما يكون لهذه السياسات آثار سلبية على الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، بعض التعريفات حددت الأسباب الرئيسية للتضخم والتي تتمثل في اختلال التوازن بين الإنتاج والاستهلاك، كذلك بين الادخار والاستثمار نتيجة لضعف الطاقات الانتاجية. وقد اهتم علماء الاقتصاد اهتماماً كبيراً بالتضخم وذلك لتأثيراته المباشرة والمختلفة على الاقتصاد ككل وعلي أفراد المجتمع على حد سواء، لذا يتناول هذا الفصل مفهوم وأسباب وأنواع وآثار التضخم بالتفصيل.

#### 1-2 مفهوم التضخم:

ارتبط مفهوم التضخم بالزيادة في الأسعار ولكن ليس كل ارتفاع في الأسعار هي حالة تضخم ، وان مصدر كلمة تضخم أي كبر أو زاد فالشئ المتضخم هو غير مناسب وغير مرغوب فيه، وكما يوجد التضخم في مجال الاقتصاد فإنه يوجد في مجالات أخرى، ولكننا اذا كنا نعرف التضخم بارتفاع متواصل في مستويات الأسعار فليس معنى هذا ان مقلوب هذه العبارة صحيح ايضا، اي اذا الصحيح ان كل تضخم هو ارتفاع في المستوى العام للأسعار، فإنه ليس من الصحيح ان كل ارتفاع في الأسعار

هو تضخم.

لذا فإن التضخم يشير الي ارتفاع متواصل في المستوى العام نتيجة لزيادة الطلب الكلي على العرض الكلي او زيادة عرض النقود عن القيمة الجارية للحجم المتاح من السلع والخدمات.

في القرن التاسع عشر كان التركيز على جانب واحد من جوانب التضخم وهو (التضخم النقدي)، بحيث اذا ازداد عرض النقود بالنسبة الى الطلب عليها انخفضت قيمتها، وبعبارة اخرى ارتفع مستوى الاسعار، واذا ازداد الطلب على النقود بالنسبة الى عرضها ارتفعت قيمتها وبعبارة اخرى انخفض مستوى الاسعار).

ثم كانت تحليلات الاقتصادي (كينز) حيث ركز على العوامل التي تحكم مستوى الدخل القومي النقدي، وخاصة ما يتعلق بالميل للاستهلاك، وسعر الفائدة، والكفاءة الحدية لرأس المال. وهكذا توصل كينز الى ان التضخم هو: زيادة حجم الطلب الكلي على حجم العرض الحقيقي زيادة محسوسة ومستمرة، مما يؤدي الى حدوث سلسلة من الارتفاعات المفاجئة والمستمرة في المستوى العام للاسعار، وبعبارة اخرى تتبلور ماهية التضخم في وجود فائض في الطلب على السلع، يفوق المقدرة الحالية للطاقة الانتاجية.

في النصف الثاني للقرن العشرين ظهرت المدرسة السويدية الحديثة، بحيث جعلت للتوقعات اهمية خاصة في التحليل النقدي للتضخم، فهي ترى ان العلاقة بين الطلب الكلي والعرض الكلي لا تتوقف على خطط الانفاق القومي من جهة وخطط الانتاج القومي من جهة اخرى، بل تتوقف على العلاقة بين خطط الاستثمار وخطط الادخار.

فظاهرة الارتفاع المضطرد والمتواصل في الاسعار تعني التضخم او هو عبارة عن الارتفاع والتزايد المستمر في المستوى العام للاسعار (نوري، 1999م، ص 289).

هذا التعريف ربط الظاهرة بالزيادة في المستوى العام للأسعار ولكن ليس بالضرورة ان تستمر الاسعار في فترة التضخم بنفس المعدل بل قد تنخفض اسعار بعض السلع والخدمات، واصبح التضخم ظاهرة عالمية يعاني منها اقتصاد معظم دول العالم فهي ظاهرة اقتصادية سلبية ناتجة عن زيادة الطلب الفعال في الاقتصاد وارتفاع تكاليف الانتاج وزيادة معدل عرض النقود، ولا يوجد تعريف محدد متفق عليه في الفكر المالي والاقتصادي لمفهوم التضخم حيث اختلفت التعريفات عند المفكرين باختلاف وجهات النظر والزوايا التي يستند عليها في تفسير هذه الظاهرة والزمن الذي حدثت فيه. فالتعريف الذي نادى به مفكرو القرن التاسع عشر يختلف عن التعريف الذي نادى به مفكرو القرن العشرين. والتعريف الذي ساد في فترة الحرب العالمية الاولى ليس هو الذي ساد بعد واثناء الحرب العالمية الثانية.

فالمقصود بالتضخم في فترة الحرب العالمية الاولى هو وجود اتجاه نحو ارتفاع مستمر في المستوى العام للأسعار. اما الفترة ما بين الحرب العالمية الاولى والثانية في كثير من الدول وعند كثير من علماء المالية والاقتصاد هو اصدار النقود الاعتبارية بصفة مطلقة دون النظر الي عوامل اخرى كوجود تغطية لهذه النقود الصادرة وان التغير اثناء الحرب العالمية والفترة التي اعقبتها حيث اصبح المقصود منه هو فائض النقد على فائض السلع والخدمات بصورة دائمة ومستمرة بحيث تصبح الزيادة في النقد الصادر اكبر واعلي من كل زيادة تصاحبها في السلع والخدمات. (غازي، 1992م، ص40)

## 2-2 تعريف التضخم:

يعتبر التضخم ظاهرة اقتصادية اجتماعية ويحاول الباحث استعراض تعريفات وادوات التحليل النقدي التي توصل اليها الفكر الاقتصادي لظاهرة التضخم وكذلك التعرض لاهم الافكار التي ظهرت في هذا المجال.

هنالك مجموعة من التعريفات للتضخم منها:



التضخم لغةً هو حالة اقتصادية تتميز بارتفاع سريع للأسعار والأجور مما يؤدي إلى تضائل القوة

الشرائية وإنخفاض معدل الادخار، وتعني بالانجليزية: Inflation

ايضاً عرف التضخم في جوهره هو اضطراب قوى الانتاج وعدم كفايتها في الوفاء بحاجات الافراد

المتزايدة او بعبارة ادق ينشأ التضخم نتيجة لعدم التوازن بين الانتاج والاستهلاك، بين الادخار

والاستثمار ونتيجة لضعف الطاقات الانتاجية في الاقتصاد القومي(رمزي، 1990م، ص22)،

فقد عرف ايضا بانه زيادة مستمرة في المستوى العام لأسعار السلع وعوامل الانتاج.

(samulleson, 1964, p.26)

وربط هذا التعريف التضخم بارتفاع المستوى العام لأسعار السلع وكذلك عوامل الانتاج حيث يؤثر

ارتفاع اسعار عوامل الانتاج خاصة سوق العمل مباشرة علي اسعار السلع.

-وهو ارتفاع في المستوى العام لأسعار السلع والخدمات مصحوبا بأنخفاض القوة الشرائية للوحدة

النقدية.(جوارتيني ، 1988 ، ص213)

-هو ارتفاع في المستوى العام للأسعار الناتجة عن عدم التوازن بين التيار النقدي والسلعي (Machup

,1960, pp.129-139)

هذا التعريف ربط بين التضخم واسبابه اي ان التضخم هو ثمرة العلاقة العكسية بين التيارين النقدي

والسلعي.

-الحالة التي تكون فيها قيمة النقود تنخفض اي الاسعار ترتفع. (Growther, 1985, p.127)

ويلاحظ ان هذا التعريف يقوم علي اساس اعراض الظاهرة وليس اسبابها، اذ ان ارتفاع الاسعار يمثل

احد اعراض الظاهرة وليس السبب الاساسي في حدوث التضخم.

-هو ظاهرة اقتصادية تمثل زيادة الطلب الفعال علي الموارد المتوفرة في الاقتصاد الوطني. (جربوع،

2001م، ص 249)

وتعتبر النفقات العسكرية مصدرا مهما للتضخم العالمي وذلك لاستنفاد مبالغ نقدية كبيرة لا يقابلها اي دور انتاجي وهذا ما يؤكد تشارلس ليفنسون ان حرب الفيتنام كانت احد الاسباب الرئيسية للتضخم. (تشارلس، 1978م، ص64 )

\_ ويمكن تعريف التضخم من وجهة نظر نقدية بحتة بأنه مطاردة كمية كبيرة من النقود لكمية اقل من السلع والخدمات. (ناظم، 1999م، ص389)

هذا التعريف يؤكد ان سبب حدوث التضخم هو عدم توازي النمو في الانفاق النقدي مع النمو في العرض الحقيقي للسلع والخدمات والذي يؤدي الي هبوط في القوة الشرائية لوحدة النقد بسبب تزايد ارتفاع الاسعار.

ايضا عرف التضخم بانه الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار ويقاس معدل الزيادة السنوية في الرقم القياسي للمستهلك. (تقارير وزارة المالية، 1996م، ص147)، هذا التعريف ربط معدل القياس بالزيادة السنوية.

ايضا عرف بانه انخفاض في قيمة النقد فعندما تزداد كمية النقد التي يتداولها الناس بسرعة اكبر من تزايد المنتجات التي يستطيعون اقتناءها فان العملة تفقد قيمتها وبين حجم الكتلة النقدية والتضخم علاقة ايجابية قوية. وهذا التعريف ربط قيمة النقود التي يتداولها الناس وسرعة تداولها بالتضخم ولذلك ان العلاقة بالتضخم تعتبر علاقة قوية.

-ظاهرة نقدية تنشأ في الاقتصاد النقدي بسبب كمية النقود الاسمية بمعدل اسرع من معدل نمو الطلب علي الارصدة النقدية الحقيقية. (باري سجل، 1406هـ-1986م، ص556).

-كما عرفت ظاهرة التضخم بانها عبارة عن الزيادة في عرض النقود والتي لا يقابلها زيادة في انتاج السلع والخدمات مما يؤدي الى ارتفاع في المستوى العام للأسعار وذلك يرجع اما الى وجود اختناقات مثل محدودية رأس المال او تناقص القلة. (الهادي، 1997م).

يتفق الباحث مع هذا التعريف لظاهرة التضخم قبل الاختلال في التوازن بين التباين النقدي والسلعي  
إضافة الي ربطه بين الاسباب والنتيجة.

ويعد الاقتصاد مصابا بالتضخم غالبا اذا كان يعاني خلال فترة مستمرة حالة من الارتفاع في الاسعار  
. على ان تعديل الاسعار باتجاه الصعوط قد يتعرض الي تأخيرات ذات مدد متفاوتة . (كروين، 1981م،  
ص21).

وايضا عرفه الاقتصادي الامريكي ميلتون فردمان على انه الزيادة المفرطة في اصدار النقد .  
فالتضخم هو ظاهرة نقدية دائما وابدأ.

ويقر كينز بهذا التعريف مع تمييزه لحالتين في الاقتصاد احدهما دون مستوى التشغيل الكامل وعندها  
فأن زيادة الاسعار ستحفز الاقتصاد وتؤدي الي انخفاض البطالة والي الاستخدام الشامل وهذا هو  
النوع المحمود من التضخم عند كينز، اما التضخم السيء فهو ذلك الناشيء عن الزيادة في اصدار  
النقد بعد وصول الاقتصاد الي مرحلة الاستخدام حيث ستؤدي هذه الزيادة الي ارتفاع الاسعار ومن ثم  
انخفاض القوة الشرائية للنقود .

وهو عبارة عن الارتفاع المستمر والملموس في مستويات الاسعار خلال فترة معينة من الزمن  
(اكرم، 2005م، ص ص 195-196)

كما يعرف التضخم بانه زيادة وسائل الشراء في حوزة الجمهور دون ان يقابل ذلك زيادة في السلع  
المتداولة. وعكس هذه الحالة يطلق عليها الانكماش بمعنى ان تكون وسائل الشراء غير متوفرة في  
حوزة الجمهور ويكون هنالك وجودا معيناً للسلع .

يعرف التضخم ايضا بانه زيادة الكمية المطلوبة عن الكمية المعروضة عند مستوى الاسعار السائد مما  
يؤدي الي ارتفاع المستوى العام للأسعار ويشترط في هذه الزيادة ان تكون مستمرة . (عثمان ، 2000 ،  
ص32)

وقد عرف التضخم ايضا بانه (كميات كبيرة من النقود تطارد كميات قليلة من السلع ) .

من هذه التعريفات يمكننا الوصول الي ان عملية التضخم تكون محصورة في الجانبين:

الجانب الاول هو جانب الطلب والجانب الثاني العرض اي اننا في حالة التضخم يجب ان نهتم بجانب الطلب والعرض.

من التعريفات السابقة يلاحظ ان معظم الدراسات اجمعت علي ان ظاهرة التضخم عموما في البلدان المتقدمة والنامية انها نقدية هيكلية ذات ابعاد اقتصادية والسياسية.

لذا فان ظاهرة التضخم يمكن اعتبارها وليدة الظروف التي وجدت فيها، وان مجرد التطبيق الالي وبشكل جامد للنظريات المفسرة للتضخم في مختلف الاحوال قد تؤدي الي نتائج غير منطقية .

فطبيق النظريات المفسرة للتضخم في البلدان المتقدمة على البلدان النامية لا يفيد، فهذه النظريات تتطلب وجود اقتصاد راسمالي حر ووجود اسواق مالية ونقدية ذات كفاءة عالية حتى يتسنى لالياتها ان تعمل بالصورة والكفاءة المطلوبة، وهذا الوضع غير موجود في البلدان النامية اذ انها ذات اقتصاديات متخلفة.

-من خلال التعريفات والآراء المختلفة لمفهوم التضخم يمكن ان يستند تعريف التضخم علي معيارين هما(غازي،1992م،ص147)

### 1- التعريف المبني علي خصائص التضخم:

يعتمد اصحاب هذا المعيار في تعريفهم للتضخم ومعناه على الخصائص و الآثار الناتجة عنه ولقد شارك كثير من العلماء في مجالي المالية والاقتصاد في تعريفهم للتضخم على هذا المعيار) وليد، (2002م،ص227).فقد عرف بانه ارتفاع غير منتظم للأسعار

. كما عرف بانه ارتفاع الاسعار. وايضا عرف بانه حركة الارتفاع العام في الاسعار.

ويمكن ايضا تعريف التضخم بانه ازدياد الانفاق غير المصحوب بازدياد مماثل في الانتاج او هو ازدياد كمية النقود المتداولة بنسبة اكبر من ازدياد الدخل الحقيقي القومي.

وهناك من الاقتصاديين من عرف التضخم بأنه ارتفاع مستمر في تكلفة المعيشة ، وذلك نظرا لما يؤدي اليه ارتفاع الاسعار من زيادة في تكلفة شراء المجموعات السلعية التي اعتاد المستهلك شراءها(عبدالقادر، 2004-2005م،ص162) وهناك من عرفه بأنه عبارة عن نقود كثيرة تلاحق سلعا قليلة ، حيث ان نتيجة ذلك هو ارتفاع الاسعار.

ويعرف التضخم بأنه زيادة الطلب الكلي عن العرض الكلي لسلع الاستهلاك زيادة لا يستجيب لها العرض الكلي، الامر الذي يؤدي الي ارتفاع اثمانها وانخفاض القوة الشرائية للنقود. ( رفعت،1971م،ص 199)

ويلاحظ ان هذا التعريف قد ربط ظاهرة التضخم بسلع الاستهلاك وبالقوة الشرائية للنقود ومن هذا التعريف يتضح ايضا ان التضخم يفترض امرين هما زيادة الطلب الكلي عن العرض الكلي وعدم مرونة العرض الكلي لسلع الاستهلاك الذي يرجع لعدم مرونة الجهاز الانتاجي.

## 2- الاسباب المنشأة للتضخم

يمكن ربط معظم التعريفات الخاصة بالتضخم بهذا المعيار حيث يتم تصنيفها الى ثلاث تعريفات هي:

التعريف المبني على النظرية الكمية : بناءا على هذه النظرية التضخم هو كل زيادة في كمية النقد المتداول تؤدي الى زيادة في المستوى العام للاسعار.(فؤاد، 1969م، ص 167)

التعريف المبني على نظرية الدخل والانفاق: تشير هذه النظرية في تحديدها لمعنى التضخم بأنه الزيادة في معدل الانفاق والدخل.

التعريف المبني على نظرية العرض والطلب: يشير هذا التعريف الى التضخم بأنه ذمرة العلاقة السلبية بين العرض والطلب.

يعتمد اصحاب هذا المعيار في تعريفهم للتضخم ومعناه على الخصائص و الاثار الناتجة عنه ولقد شارك كثير من العلماء في مجالي المالية والاقتصاد في تعريفهم للتضخم على هذا المعيار( وليد،

2002م، ص227). فقد عرف بأنه ارتفاع غير منتظم للأسعار. كما عرف بأنه ارتفاع الأسعار. وايضا عرف بأنه حركة الارتفاع العام في الأسعار.

## 2-3 اسباب التضخم:

يصنف الاقتصاديين ثلاثة اسباب للتضخم: (خالد، 2004م، ص157)

السبب الاول هو التضخم العائد لحجم الطلب وهو ما يعرف بتضخم سحب الطلب ، وينشأ نتيجة لزيادة حجم النقود لدي الافراد مع ثبات حجم السلع والخدمات المتاحة في المجتمع ، يرى الاقتصادي الشهير فريدمان ان التضخم دائما وفي كل الاحوال ظاهرة ومن ثم حدوث التضخم.(ابوالسعود، 2004م، ص 203)

السبب الثاني هو التضخم العائد للنفقة او ما يعرف بتضخم دفع التكلفة ينتج من الزيادات في تكاليف عناصر الانتاج او ما يترك اثار مباشرة على السعر النهائي للمنتجات التي تأثرت بزيادة تكاليف عناصر انتاجها. وهناك نوع ينتج عن السببين السابقين وبالتالي هو زيادة في حجم النقود المتداولة بدون تغير حجم الانتاج بالاضافة الي الزيادة في تكاليف عناصر الانتاج.

السبب الثالث هو ما يعرف بالتضخم المستورد والذي يعرف بأنه الزيادة المتسارعة والمستمرة في اسعار السلع والخدمات النهائية المستوردة من الخارج وهذا يظهر في الدول الصغيرة المنفتحة علي العالم ولا يمكنها التأثير علي اسعار السلع التي تستوردها.

يري الباحث ان هنالك عدد من المفاهيم مثل النقد والسلع والعملية العكسية لهذا التبادل المسبب الرئيسي لظاهرة التضخم ، وان الفهم الشائع للتضخم مرتبط بالزيادة في الاسعار الا ان هذا الفهم غير دقيق تماما فليس كل زيادة في الاسعار تضخم بل التضخم هو الاسعار المتزايدة وهذا يعني ان التضخم عبارة عن الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار ولفترت زمنية معينة وقد خضعت الى تفسير نظريات متعددة تبعا لاختلاف علاقات او ربط بين هذه الانواع فقد تشترك هذه الانواع

بمظاهر وسمات خاصة تجعلها شديدة الصلة ببعضها لتفسير ظاهرة التضخم) النجار، بدون سنة نشر، ص12).

## 2-4 تفسير التضخم في الفكر الاقتصادي الكلاسيكي:

ينسب الفكر الكلاسيكي لظاهرة التضخم الي المدرسة الكلاسيكية التي صاغت النظرية النقدية المعروفة باسم (النظرية الكمية للنقود) وهي اول نظرية حاولت تفسير كيفية تحديد التغير في المستوى العام للأسعار عن طريق تحديد العلاقة بين متغيرين هما النقود المعروضة والمستوى العام للأسعار. ووفقا لفرضيات هذه النظرية فإن التغير في كمية النقود المتداولة يتبعه تغير مماثل في المستوى العام للأسعار في ظل ثبات سرعة تداول النقود وحجم الانتاج. وذلك لان كمية النقود المتبادلة لا يقابلها بالمثل زيادة الانتاج.

(Fisher, pp 8-32)

يلاحظ ان في حالة ثبات حجم الانتاج في الاقتصاد وسرعة تداول النقود فإن المستوى العام للأسعار سيتغير طرديا مع كمية النقود بمعنى ذلك ان كمية النقود المتداولة عنصر مستقل والمستوى العام للأسعار عنصر تابع حسب نظرية فيشر فإن المستوى العام للأسعار يمثل دالة في كمية النقود بغرض ثبوت العوامل الاخرى (حجم الانتاج وسرعة دوران النقود) على كل حال يتناسب التغير في قيمة النقود تناسبا عكسيا مع التغير في كميتها . وان التضخم ليس الا الزيادة المحسوسة في عرض النقود. (رمزي، 1980م، ص40)

وبالرغم من ان كمية النقود كان لها الفضل في التنبيه الي اهمية الدور الذي تلعبه كمية النقود في استقرار المستوى العام للأسعار او عدمه.

الا انها واجهت عدة انتقادات اهمها:

ربطها لارتفاع المستوى العام للاسعار بزيادة كمية النقود والنقد الذي وجه هو ان اسعار بعض السلع قد ترتفع لاسباب لا علاقة لها بتغير كمية النقود مثل التقلبات الموسمية واثرها على اسعار هذه السلع . اضافة الي ان المتغيرات التي تضمها النظرية مثل كمية النقود، سرعة تداولها، حجم الانتاج ليست مستقلة عن بعضها البعض. وايضا انتقدت النظرية من حيث انها افترضت استقلال حجم الناتج القومي عن التغير في التداول النقدي في حين ان هذا الاستقلال لا وجود له.(فريدو عبد الوهاب، 2008، ص 40)

هناك من يرى عكس ما اشارت اليه نظرية كمية النقود ان زيادة كمية النقود ووسائل الدفع ليست الا سبباً لارتفاع الاسعار.

قد تم عمل اضافات وتجديدات على التحليل الكلاسيكي تمثل قيما تعرف بالمدرسة النقدية الحديثة التي يتزعمها الاقتصادي ميلتون فريدمان. واعتمدت هذه المدرسة نفس الاسس التي اعتمدتها نظرية كمية النقود وحاولت تفسير التضخم من وجهة نظر نقدية وطلب النقد من جهة اخرى . حيث تؤكد ان السبب الحقيقي للتضخم هو الزيادة المستمرة في عرض النقود من قبل السلطات النقدية بشكل يفوق حجم الطلب على النقود وفي نفس الوقت فأن سبب الاختلالات الاقتصادية يرجع الي مكونات دالة الطلب علي النقود وليس عرض النقود والذي يمكن التحكم فيه والسيطرة عليه.

## 2-3-2 تطور مفهوم التضخم في الفكر الاقتصادي الكينزي:

ينسب التحليل الكينزي الي المدرسة الكينزية والذي جاء في النظرية العامة في التوظيف وسعر الفائدة والنقود الذي ظهر في العام 1936 كأنعاس لازمة الكساد الكبير ( 1929\_1932) وازمة الفكر الكلاسيكي انذاك.

استند تحليل كينز عن التضخم على التقلبات في الانفاق القومي الذي يتكون من الاستهلاك، الاستثمار، والانفاق الحكومي كمحدد رئيسي لمستوى الاسعار مستعينا في ذلك بأدوات تحليلية جديدة بدلا عن



التغير في كمية النقود . وبناءً عليه فسرت النظرية الكينزية التقلبات في المستوى العام من خلال العلاقة بين الطلب الكلي والعرض الكلي. حيث يعتبر التضخم من وجهة نظر النظرية العامة لكينز هو زيادة حجم الطلب الكلي على حجم العرض الحقيقي زيادة محسوسة ومستمرة مما يؤدي الي حدوث سلسلة من الارتفاعات المستمرة في المستوى العام للأسعار وبوسائل مختلفة عن تلك التي في نظرية كمية النقود والتي تتبلور في التفاعل بين قوى الطلب الكلي وقوى العرض الكلي. ولبيان اثر ذلك يتم التمييز بين حالتين هما (نظم، 1999م، ص392)

**الحالة الاولى:** حالة ما قبل وصول الاقتصاد القومي الى مستوى التوظيف الكامل. في هذه الحالة فأن الموارد الاقتصادية والانتاجية لم تصل الى طاقتها القصوى اي لم تستغل كلياً بناء عليه فأن الزيادة في الطلب تؤدي الي زيادة متشابهة في عرض السلع والخدمات مما يزيد حركة المبيعات ومن ثم زيادة ارباح المنتجين مما يشجعهم على زيادة استقلال الطاقة الانتاجية المعطلة وتوظيف الموارد البشرية المتعطلة في اتجاهات الانتاج المختلفة وقد يؤدي ذلك الى زيادة في بعض عناصر الانتاج .

**الحالة الثانية:** حالة ما بعد وصول الاقتصاد القومي الى مستوى التوظيف الكامل . وفي هذه الحالة تصل الموارد الاقتصادية الي اقصى طاقتها الانتاجية وبناءً على ذلك فأن الزيادة في الطلب الكلي لا تنتج في احداث زيادة مماثلة في عرض السلع والخدمات كما في الحالة الاولى لان مرونة عرض هذه السلع والخدمات تبلغ صفرو يتمخض عن ذلك زيادة في الاسعار وعليه فان التضخم من وجهة نظر النظرية العامة لكينز هو زيادة حجم الطلب الكلي عن حجم العرض الحقيقي. وقد ظهر فريق من الاقتصاديين يرون ان التضخم ظاهرة اقتصادية اجتماعية ترجع الي الاختلالات الهيكلية الموجودة بالدول النامية ويتم تحليله بناءً علي التحليل الهيكلي والبنين الاقتصادي والاجتماعي لهذه الدول.

وفي تفسيرهم للقوى التضخمية في الدول النامية اسارو الي انواع متعددة من هذه الاختلالات.

مثل الطبعة الهيكلية للتخصص في انتاج الموارد الاولية، جهود الجهاز المالي للحكومة بالبلاد

المختلفة. ومع ان التضخم في الدول النامية لما هو في الدول الرأسمالية ظاهرة هيكلية الا ان يختلف

عنه اختلافا جوهريا يتمثل في حقيقة انه ليس اليه من اليات عمل الاقتصاد على العكس فأنة ظاهرة

ناجمة عن اوضاع التخلف لا التقدم.

التضخم هو نتيجة للزيادة التي طرأت في الانفاق الاستهلاكي والتي ادت بموجبها الي زيادة في كمية

النقد المتداول وزيادة سرعة دورانه في فترة معينة ومن ثم ادت الي ارتفاع الاسعار وبالتالي ادت الي

التضخم.(خضير،بدون،ص 114)

كما عرف مفهوم التضخم بأنه ظاهرة موجودة في العالم اجمع وتكشف هذه الظاهرة نفسها في شكل

ارتفاع مستمر في المعدل العام لاتجاه الاسعار.(خضراء، بدون، ص4)

كما عرفه الخفاجي 1995م انه الارتفاع في المستوى العام للأسعار الذي ينتج عن وجود فجوة بين

حجم السلع المتاحة وحجم الدخول المتاحة للانفاق(مؤيد،2002م،ص36)

## 2-4 انواع التضخم :

ان تعدد المفاهيم الخاصة لكلمة تضخم ادى الي وجود انواع متعددة لها الا ان ذلك لايعني انه لا توجد

علاقات او ربط بين هذه الانواع فقد تشترك هذه الانواع بمظاهر وسمات خاصة تجعلها شديدة

الصلة ببعضها لتفسير ظاهرة التضخم او عجز النقود المتداولة عن القيام بواجبها ووظائفها بصفة

كاملة لذلك فإنه توجد عدة انواع للتضخم وهي:

### 1 التضخم العادي Normal Inflation

ينتج التضخم العادي عن زيادة الطلب الفعال علي السلع والخدمات بسبب الزيادة الطبيعية للسكان

وتطور احتياجاتهم وبسبب قيام الدولة بتمويل جانب من الانفاق العام عن طريق اصدار النقود بلا

غطاء من الانتاج او في ظل التأخر الطبيعي لاستجابة الجهاز الانتاجي للزيادة في الطلب الفعال لان زيادة الطلب الفعال تؤدي لتشجيع المشروعات القائمة على رفع مستوى التشغيل منها زيادة الانتاج من السلع والخدمات والتي يوجد طلب فعال عليها كما ان طرح السلع والخدمات المنتجة من الاستثمارات الجديدة يستغرق وقتاً طويلاً . خلال هذا الوقت تكون هنالك زيادة في الاسعار او التضخم. ( النجا، بدون، ص12)

## 2-التضخم المكبوت: Pressed Inflation

يقصد به حالة من التضخم غير المتطور، تحدث عادة اثناء فترات الحروب والازمات، حيث تعمل الحكومات علي تعطيل قوى السوق و اعلان اسعار حكومية مثبتة. فتلجأ الحكومة الي تثبيت اسعار السلع الاستهلاكية الاساسية عند مستويات تقل كثيرا عن الاسعار التوازنية لتلك السلع مع التحكم في توزيع الكميات المتاحة من هذه السلع على اسر المستهلكين وفقا لما يعرف بنظام الحصص ، وذلك لضمان حصول الاسر على احتياجات من هذه السلع الضرورية فترة الحروب.(سامي، بدون، ص620)

## 3- التضخم الجامح (المفرط): Galloping Inflation

يطلق عليه اسم التضخم المفرط ويحدث في حالة ارتفاع معدلات التضخم بمعدلات عالية تترافق معها بسرعة في تداول النقد في السوق، وفي هذا النوع من التضخم قد يؤدي الي انهيار العملة الوطنية. ويعتبر من اسوأ انواع التضخم ، حيث يرتفع مستوى الاسعار باضعاف مستوياته السابقة ، فيزيد معدل التضخم الي ما يفوق 100% سنويا. وغالبا ما يحدث هذا النوع من التضخم خلال فترات الحروب، حيث تنخفض مستويات الانتاج الي ادنى حد ، بسبب تعرض المنشآت الانتاجية والبنية التحتية مثل محطات توليد الطاقة الكهربائية والطرق والجسور للتدمير اثناء الحروب وعلاوة على ذلك فعادة ما تلجأ الحكومات تحت ظروف الحروب الي تمويل عجز الموازنة العامة من خلال التوسع في الاصدار

النقدي وبالتالي المساهمة في زيادة حد التضخم بسبب عدم زيادة عرض النقود. ومن الامثلة على ذلك ما حدث في المانيا في مطلع عقد العشرينات من القرن الماضي وماحدث في العديد من دول امريكا اللاتينية خلال عقد التسعينات من القرن الماضي وما حدث في لبنان خلال الحرب الاهلية في الفترة الممتدة من 1975-1990م. (فريد، 2008، ص ص 115-116)

ايضا يوجد التضخم الطليق (المكشوف) Open Inflation يتسم هذا النوع من التضخم بارتفاع سافر في الاسعار والاجور والنفقات الاخرى التي تتصف حركتها بالمرونة وتتجلى في ارتفاع عام للدخول النقدية وذلك دون اي تدخل من قبل السلطات الحكومية للحد من هذه الارتفاعات مما يؤدي الي تفشي هذه الظاهرة التضخمية. (وليد، 2002، ص 228)

من خلال التعرفين للتضخم الجامع والطليق يتضح ان التضخم الطليق هو مرحلة من مراحل التضخم الجامع او المفرط.

#### 4-التضخم السلعي: Commodity Inflation

هو التضخم الذي يحصل على قطاع الصناعات الاستهلاكية حيث يعبر عن زيادة نفقة انتاج سلع الاستهلاك على الادخار. (سامي، بدون، 220)

#### 5-التضخم الراسمالي: Capital Inflation

هو التضخم الذي يحصل على قطاع صناعة الاستثمار حيث يعبر عن زيادة قيمة سلع الاستثمار عن نفقة انتاجها. ونتيجة لتفشي هذه الاتجاهات التضخمية فأن ارباح قدرية كبيرة تتحقق في قطاعي الاستهلاك والاستثمار هذان النوعان من انواع التضخم المنتشرة في اسواق السلع وهناك من انواع التضخم الموجودة في اسواق عمل الانتاج واثارها على الدخول لهما:

أ-التضخم الربحي: وهو ما يعبر عن زيادة الاستثمار على الادخار بصفة عامة بحيث تتحقق ارباح في قطاعي صناعات سلع الاستهلاك والاستثمار.

ب-التضخم الدخلي: يحصل نتيجة ارتفاع وتزايد نفقات الانتاج ومنها اجور الكفاية في العمل.

#### 6-التضخم المستورد: Import Inflation

هذا النوع من انواع التضخم يرتبط بالمعاملات الخارجية في مجال السلع والخدمات فمثلا عندما ترتفع اسعار السلع التي تستوردها اي دولة لاي سبب فان ذلك يعني قسما هاما من السلع المتداولة في هذه الدولة سوف ترتفع اسعاره بما يرفع المعدل العام لارتفاع الاسعار ويؤدي ذلك باصحاب الدخول الثابتة الى المطالبة برفع الاجور والمرتببات ولذلك تتحول هذه الزيادة الى طلب فعال.

#### 7-التضخم السائر: walking Inflation

اذا زاد معدل ارتفاع الاسعار عن 1% سنويا يطلق على هذه الحالة التضخم السائر او الماشي، وتقريبا عندما تكون الاسعار عبر عقد من الزمن ترتفع بمقدار 30%-40% سنويا. (الهادي، 1997، ص 33)

#### 8-التضخم الجاري (الراكض): Running Inflation

يتم هذا النوع بازدياد مضطرد في الاسعار. ويعتبر التضخم موجودا كذلك حيث تزيد القوة الشرائية دائما عن حجم انتاج السلع والخدمات ويكون هناك اتجاه مستمر لتزايد الاسعار، ويعني التضخم الزيادات المستمرة في الاسعار نتيجة للتوسع في خلق النقود فيكون التضخم الراكض. (سامي، بدون، ص222)

#### 9- التضخم الشامل: Comprehensive Inflation

يحدث هذا النوع من التضخم عندما ترتفع اسعار كل السلع في الاقتصاد القومي كله وهو ظاهرة تضخمية عادية.

#### 2-5 الآثار الناتجة عن التضخم:

هنالك ثلاث آثار للتضخم منها اقتصادية واجتماعية وسياسية ويمكن تقسيمها على النحو التالي:

#### 1-الآثار الاقتصادية:

يعمل التضخم على تحطيم القواعد الاقتصادية التي تتخذ كمرشد، وبالتالي عدم الثقة والطمأنينة، كما يؤدي التضخم الى تشجيع عدم الكفاءة في الانتاج، حيث ان الطلب الكبير والمتزايد على السلع والخدمات يقضي على الاهتمام بالمنافسة بين المنتجين، مما يؤدي الى تدهور جودة السلع، كما قد يؤدي ذلك الى تدهور كفاءة العمال.

يدفع التضخم ايضاً العمال المهرة للهجرة الى خارج البلاد بسبب الاجور الضعيفة التي يحصلون عليها في فترات التضخم وفي هذه الحالة يلجأ المنتجون الى عمال غير مهرة مما يؤثر سلباً على جودة المنتج وحجمه.

من اهم الاثار الاقتصادية الاتي:

-اثر التضخم على الدخل:

لابد ان نتعرف على نوعين من الدخل وهى:

الدخل الثابت: يتمثل في الاجور واصحاب المعاشات كل هؤلاء تتخفص دخولهم الحقيقية بسبب التضخم طالما الاسعار ترتفع بمعدل اكبر من معدل الزيادة في دخولهم النقدية .ويترتب على ذلك انخفاض نصيبهم النسبي من الدخل القومي الحقيقي.(جامع، 1980،ص 422)

الدخل المتغير:يمثله التجار ورجال الاعمال، فكل هؤلاء تتزايد ارباحهم مع ارتفاع الاسعار لان ايراداتهم تزداد بمعدل يساوي او ربما يفوق معدل التضخم.(المهل،بدون سنة نشر،ص96)

يسارع الاشخاص في الحصول على الموجودات الحقيقية متسابقين في ذلك مع الزمن فكلما مر الزمن تنخفض قيمة الموجودات الحقيقية نتيجة للاسباب السابقة فان مستوى الاسعار يرتفع فعلا في الاقتصاد.

يقوم الاشخاص باستبدال النقود بالسلع وذلك حينما تنخفض قيمة الموجودات الحقيقية عن الموجودات النقدية والحصول علي الاراضي والسلع والتي هي عبارة عن الموجودات الحقيقية.

وهناك من الاقتصاديين من يفرق بين التضخم المتوقع والتضخم غير المتوقع:

التضخم المتوقع: فهو يمكن التنبؤ به بناءً على البيانات التاريخية المتاحة عن سلوك

الأسعار. (عبدالقادر، 2004-2005، ص 207)

التضخم غير المتوقع: يربح المدينون ويخسر الدائنون وبالتالي تتم عملية توزيع جزء من الثروة من

الدائنين للمدينون والسبب يعود الي ارتفاع اسعار الفائدة فترتفع الاسعار بمعدلات تفوق الزيادة في

الاجور مما يؤدي الي خفض الدخل الحقيقي للعمال والي زيادة ارباح اصحاب

العمل (عثمان، 2005، ص 50).

وهذا التضخم هو الذي لا يمكن التنبؤ به مسبقا ويحدث لاسباب لا تكون معروفة من قبل ومن ثم فانه

لايؤخذ في الاعتبار مسبقا ولا يمكن تفادي اثره.

وخلاصة القول ان التضخم غير المتوقع هو الذي يمارس تأثيرا سلبيا على توزيع الدخل، اما التضخم

المتوقع فلا يمارس هذا التأثير.

يمارس التضخم اثارا متضاربة على الادخار القومي، فهو يمارس من ناحية اثار ايجابية ويمارس من

ناحية اثار سلبية، فالتضخم يساعد الحكومة على ما يسمى بالادخار الاجباري لتمويل مشروعات

التنمية.

- الاثر على الادخار القومي:

ومن ناحية اخري يؤدي التضخم الى انخفاض الادخار الاختياري فارتفاع الاسعار بصفة مستمرة

يؤدي الي زيادة النسبة المنفقة من الدخل على السلع الضرورية وبالتالي انخفاض النسبة المدخرة، كما

ان التضخم يؤدي الي انخفاض القيمة الحقيقية للمدخرات والعوائد المحققة منها في حالة ان يقلل الحافز

على الادخار.

#### - الاثر على الاستثمار:

يؤثر التضخم تأثيراً سلبياً على هيكل الاستثمار ويلاحظ ان التضخم يحفز على الاتجاه للاستثمار في المشروعات الخدمية والاقلاع عن المشروعات السلعية ، ولعل السبب في ذلك هو ان المشروعات الخدمية تتصف بالصغر النسبي لرأس المال اللازم لاقامتها ، وبالتالي سرعة استرداد رأس المال واعدة استثماره لحمايته من تاكل التضخم ، اما المشروعات السلعية فتتصف بكبر حجم رأس المال اللازم للاستثمار وطول فترة الانشاء والانتاج مما يؤدي لاحتجاز رأس المال لفترة طويلة نسبياً في صورة اصول ثابتة قبل ان يمكن استرداده ومع التضخم السريع فان القيمة الحقيقية للاموال المسترده تناقص بسرعة تزايد التضخم ومما سبق يتضح ان التضخم يشوه هيكل الاستثمار في المجتمع. (عبدالقادر، 2004-2005، ص ص 215-216).

#### - الاثر على التجارة الخارجية:

يؤدي ارتفاع اسعار السلع المنتجة محلياً الى انخفاض تنافسيتها في اسواقها الخارجية ، كما يؤدي انخفاض اسعار السلع المستوردة نسبة الى نظيراتها المحلية التي ارتفعت اسعارها الى ازدياد حجم الاستيراد مما يعني زيادة الاعتماد على الخارج واختلال ما يسمى بالميزان التجاري بالبلاد.

#### - الاثر على الانتاج الحقيقي:

وتصبح محصلة ذلك النزوع نحو الاستيراد والاحجام عن السلع المحلية وتراجع حجم الانتاج المحلي وتعطل جزء كبير من الطاقة الانتاجية في البلاد. (واصف واحمد، 2001، ص 164)

يختلف التضخم عن الانتاج الحقيقي من السلع والخدمات في حالة وجود عناصر انتاجية معطلة عنه في حالة التوظيف الكامل لهذه العناصر ففي الحالة الاولى يؤدي ارتفاع الاسعار الى زيادة الارباح مما



يشجع رجال الاعمال على زيادة الانتاج عن طريق استخدام عناصر الانتاج المفضلة الامر الذي يؤدي الى زيادة ما ينتجه الاقتصاد من السلع والخدمات .

فكلما ارتفع التضخم تلاشى الركود وتظهر الزيادة في المستوى العام للأسعار، اما في الحالة الثانية فإن التضخم قد يؤدي الي تخفيض الناتج الحقيقي لانه يشجع الاستثمار في المشاريع غير المنتجة التي تتصاعد اسعارها بسبب التضخم.

#### - الاثر على ميزان المدفوعات:

يؤدي التضخم الي حدوث عجز في ميزان المدفوعات فهو يعمل على تخفيض الصادر وتشجيع الوارد وبالتالي يؤدي الى تغير في سعر الصرف

ومن الاثار الاقتصادية التي تالزم ظاهرة التضخم في اقتصاد معين ، حدوث الاختلال في ميزان المدفوعات اذ يؤثر التضخم في توازن ميزان المدفوعات وذلك من طريقين:

**اولهما:** يقترن مع التضخم زيادة في الدخل النقدية نتيجة للتوسع في اصدار النقود او التوسع في الائتمان. وتنعكس زيادة الدخل النقدية على شكل زيادة في الطلب السلع والخدمات، فاذا استطاع الاقتصاد ان يوفر الزيادة في الطلب الحادثة بسبب التضخم ، فلن يحدث اختلال في ميزان المدفوعات .

اما اذا لم يستطيع الاقتصاد ان يفي بالزيادة في الطلب، فانه ان لم تكن هناك رقابة على الواردات، فإن جزءا كبيرا من الزيادة في الدخل النقدية ستصرف الي زيادة في الطلب على الواردات من السلع الاجنبية، وذلك لان السلع الوطنية اما ان تكون غير موجودة ه اصلا بسبب ضعف طاقة العرض الانتاجية كما هو الحال في الدول النامية - واما ان تكون موجودة ولكن بأسعار غالية مقارنة بأسعار السلع الاجنبية، نظرا لارتفاع تكاليفها الانتاجية في ظروف التضخم، مما يؤدي الي تزايد الطلب على المنتجات الاجنبية، فيزيد الميل الحدي للاستيراد وتضعف قدرة الدولة على التصدير ،مما يتسبب في

حدوث عجز في ميزان المدفوعات يقضي على احتياطات الدولة من مواردها الاجنبية واحتياطاتها من النقد الدولي.

**ثانيهما:**زيادة الطلب الداخلي على السلع والخدمات نتيجة لارتفاع الدخول النقدية في غمار التضخم يؤدي الي زيادة الاستهلاك من السلع والخدمات المعدة للتصدير، فيعمل ذلك على خفض الكميات التي يمكن ان تصدر الي الخارج من ناحية، ورفع اسعارها بحيث تقل فرصتها في المنافسة في الاسواق العالمية من ناحية اخرى.

وعلى هذا فنقص كميات الصادرات وزيادة الواردات قد يؤدي الي وجود عجز في ميزان المدفوعات، خاصة اذا اقترن ذلك بهروب رؤوس الاموال الوطنية للاستثمار في دول اخرى. ويلاحظ ان زيادة الميل الحدي للواردات في غمار فترة التضخم، تكون له عدة انعكاسات على مستوى الاسعار الداخلي.

وقد اكدت تجارب الدول التي لجأت الي صندوق النقد الدولي لطلب المعونات لسد العجز في موازين مدفوعاتها انها في الغالب تعاني من ضغوط تضخمية شديدة. فقد ينجم عنه ارتفاع في مستويات الاسعار المحلية، خاصة اذا اقترن ذلك بارتفاع نسبي في مستويات الاسعار العالمية وكانت السلع المستوردة من السلع الاساسية التي يصعب الاستغناء عنه ، كالمواد الغذائية او السلع الانتاجية اللازمة لدفع عجلة النمو الاقتصادي.

ولا يخفي ان الدول النامية -والتي تقع الدول الاسلامية ضمنها- تعاني من اختلال ميزان المدفوعات اكثر من غيرها.

فالسلع المحلية فسوف تسير في نفس اتجاه اسعار السلع المستوردة، وبذلك يزداد التضخم حدة. وذلك لان الدولة تستطيع ان تتلافى العجز المؤقت في ميزان المدفوعات، عن طريق السحب من احتياطياتها من صندوق النقد الدولي، او الاقتراض من الخارج بما يسد الخلل في ميزان المدفوعات

غير ان هذه الوسائل لا تتوفر للدول النامية التي لا تمكنها احتياطاتها من الذهب والعملات الاجنبية من الصمود امام اي عجز في ميزان المدفوعات لمدة تساوي سنة.

وفي ظل هذه الاوضاع يتدهور سعر صرف العملة الوطنية، وذلك لما تواجه من ان زيادة الطلب على الواردات يعني زيادة الطلب الداخلي على العملات الاجنبية ومع نقص عرضها نتيجة لنقص حصيلة الصادرات يرتفع سعر صرفها بالنسبة للعملة المحلية .

وبالعكس يترتب على نقص الطلب على الصادرات المحلية نقص في الطلب الخارجي علي العملات المحلية فيؤدي مع زيادة عرضها الي انخفاض سعر صرفها بالنسبة للعملات الاجنبية بحيث يصبح في داخل الاقتصاد الذي يفرض الرقابة على الصرف سعران لصرف العملة المحلية ، سعر صرف تتعامل به السلطة الرسمية، وسعر صرف يتم التعامل به في الخفاء، فتضطر الدولة لتخفيض قيمة العملة لعلاج هذا العجز وتسوية سعر الصرف الرسمي مع سعر الصرف الحقيقي. غير ان تجارب الدول تشير الي فشل سياسة تخفيض قيمة النقود الخارجية كوسيلة لعلاج العجز في ميزان المدفوعات، وذلك يعود لعدد من الاسباب لا مجال لتفصيلها، ولكنها ترتبط بطبيعة الصادرات التي تصدرها الدول النامية، وكذلك طبيعة الواردات التي تستوردها.

#### - اثر التضخم على التوزيع:

تتمثل مساوئ التضخم في اعادة توزيع الثروة بين مختلف طبقات المجتمع توزيعا لا يؤدي الي العدالة باي صلة فهناك بعض الطبقات تستفيد من التضخم فتزداد ارباحها زيادة كبيرة لا تتناسب مطلقا مع اي مجهود تبذله او اي مساهمة تسهم بها في زيادة الدخل القومي وعلى النقيض من ذلك نجد ان هناك طبقات تضار من التضخم ابلغ الضرر فتتخفف القوة الشرائية لدخلها النقدي الثابت انخفاضاً شديداً، اما الطبقات التي تستفيد من التضخم فتشمل المنتجين والتجار بصفة خاصة واولئك الذين لديهم كميات كبيرة من المواد الاولية و البضائع التي تراكمت لديهم في الفترة السابقة على حدوث التضخم فعلى

الرغم من ان نفقات الانتاج ترتفع كثيرا اثناء التضخم، الا ان نسبة ارتفاعها تكون دائما اقل من نسبة ارتفاع الاسعار فبعض النفقات تمثل التزامات محدده بموجب عقود طويلة الاجل نسبيا كالايجارات وفوائد القروض واتعاب المستشارين القانونيين والفنيين، ومن الفئات المستفيدة ايضا حملة الاسهم الذين تزداد الارباح التي تدرها اسهمهم كثيرا في فترة التضخم كما تزداد قيمتها الراسمالية وذلك يعكس حملة السندات الذين يتقاضون فوائد ثابتة تقل قوتها الشرائية كثيرا، ومن المستفيد ايضا فئة المدينين الذين تخف عنهم اعباء رد القروض وفوائدها نظرا الي التدهور في قيمة النقود فهم يريدون في الواقع نقودا تقل قوتها الشرائية كثيرا عن القوة الشرائية للنقود التي اقترضوها.(مظلوم، بدون سنة نشر، ص101)

## 2- الآثار الاجتماعية:

أ - احتدام التمايز الاجتماعي للتركيب الطبقي للمجتمع ففي اثناء الموجات التضخمية تبرز طبقات اجتماعية تزداد ثراء على ثرائها وهناك على العكس من ذلك طبقات تزداد سوءا على سوء حالها ويطلق عليه التمايز الاجتماعي الراسي للاوضاع للشرائح الاجتماعية المختلفة داخل الطبقة الواحدة وهو ما يطلق عليه التمايز الاجتماعي الافقي.

يركز معظم الاقتصاديين على دراسة الآثار الاقتصادية للتضخم وتجاهلوا الآثار الاجتماعية المصاحبة له ،لذا سأتناول الآثار الاجتماعية المصاحبة للتضخم وهي:

في ظل موجات ارتفاع الاسعار وعدم امكان مواكبة الاجور والمرتبات النقدية لهذا الارتفاع فأن الدخل الحقيقي لفئات عريضة من افراد الطبقة الوسطى قد تعرض للتدهور الشديد وخصوصا لموظفي الحكومة والقطاع العام وخريجي الجامعات حملة الشهادات العليا وقد نتج عن ذلك ان عدد كبير من هؤلاء قد هاجر الي الخارج وحقيقة الامر ان هذه الفئات من العناصر من حيث الخبرة ودرجة التاهل

المهني العالية ولاشك انهم خسارة كبيرة على الاقتصاد القومي للبلاد نظرا لانهم كانوا يمثلون احتياطيا هاما لرفع عجلة التنمية.

#### ب هجرة الكفاءات الفنية البشرية الى الخارج.

يصاحب ظاهرة التضخم تفشي الرشوة والفساد الاداري ويلجأ اليه بعض اصحاب الدخول الثابتة وهم غالبا من الموظفين ، كاسلوب مضاد يخفف من حدة التضخم وذلك لانهم يفقدون جزء كبير من دخلهم لما يحدثه التضخم من اعادة توزيع الدخل القومي فيفكر هؤلاء في الالتجأ الي اسلوب الرشوة كمصدر مساعد اضافي للدخل لمواجهة ظاهرة ارتفاع الاسعار ومن هنا يجد ان الموظف عادة ما يساوم على تادية الخدمة لمن يدفع اكثر ويقتصر تقديم الخدمات على من يعطيه وفي امكانية الموظف تقديم جميع الخدمات المشروعة وغير المشروعة طالما انها بمقابل.

#### ج-انتشار الرشوة والفساد الاداري:

اما بالنسبة للآثار السياسية فإنه نسبة لانخفاض دخول الطبقة الفقيرة يحدث التزمر بينها فتتحرك النقابات تحركات سالبه تجاه الوضع السياسي القائم، فيتهياً الجو للانقلابيين من رجال الجيش لتغير نظام الحكم وقد حدث ذلك في كثير من دول العالم.

#### 1 الآثار السياسية

واشهر اثر سياسي للتضخم هو ما حدث بين الحربين العالميتين عندما ارتفعت اسعار السلع ارتفاعا جنونيا وفقدت في الجانب الاخر النقود قيمتها في المانيا مما ادى الي مجئ هتلر الي الحكم في المانيا واشعاله لنار الحرب مرة اخرى. (عثمان، 2005، ص50) ويؤدي التضخم ايضا الي تدني الرفاهية الاقتصادية حتى في الدول المتقدمة ، فقد اكدت دراسة اعدھا الاقتصادي الامريكي فلر ستاين في سنة

1996م بان زيادة معدلات التضخم بنسبة 2% يقلل من الرفاهية الاقتصادية بنسبة 1% من الناتج المحلي الاجمالي.

### 3-4 سياسات علاج التضخم:

تختلف سياسات علاج التضخم من مجتمع الي اخر ومن وقت لآخر داخل نفس المجتمع، ويمكن في هذا الصدد ان نفرق بين نوعين من سياسات علاج التضخم بوجه عام هما سياسات الطلب وسياسات العرض.

### 3-4-1 سياسات الطلب:

أ- السياسة النقدية: وتتمثل هذه السياسة في ضرورة تحكم السلطات النقدية ممثلة في البنك المركزي في عرض النقود وضبطه بحيث لا يزداد بمعدل اكبر من معدل النمو في الناتج الحقيقي من السلع والخدمات.

ب- السياسة المالية: وتتطوي هذه السياسة على شقين:

ضرورة ضبط الانفاق الحكومي كمحاولة للحد من الزيادة في الطلب الكلي. ولما كان الانفاق الحكومي يحتوي على جزء استثماري وجزء استهلاك، فان ترشيد الانفاق الحكومي يجب ان يتجه للجزء الاستهلاكي بحيث يتخلص من كل اوجه الانفاق الاستهلاكي غير الضروري.

قد تلجأ الدولة الي الاقتراض من القطاع الخاص لغرض مكافحة التضخم. وغالبا ما يلجأ الي هذه السياسة عندما لا تكفي الوسائل السابقة للقضاء على التضخم كما يمكن ايضا معالجة التضخم عن طريق الضغط على التكاليف بالشكل الذي لا يجعلها ترتفع بمعدلات تضخمية لان زيادة الاجور بمعدلات تفوق المعدلات التي ارتفعت بها انتاجية العامل، وارتفاع الاسعار بمعدلات اكثر من ذلك التي ترتفع بها التكاليف، ولا بد الي الاشارة هنا الي ان هذه السياسة يجب ان تستخدم جانبا الي جنب مع

السياسة التي تهدف الي تخفيض الطلب. اذ ان هذين السياستين مكملتان بعضهما البعض ولا يمكن الاستغناء بواحدة عن الاخرى.

تشجيع الافراد على تخفيض الانفاق الاستهلاكي الترفي وزيادة الادخار الموجه للاستثمار. ويمكن ان يتم هذا عن طريق رفع معدلات الضرائب غير المباشرة على السلع الكمالية والانفاقات الترفيه، ومنح مزايا ضريبية للمشروعات الانتاجية الناشئة كأعطائها فترة سماح بدون ضرائب عند بداية الانتاج، وتخفيض معدلات الضريبة على ارباحها. ويمكن للحكومة ان تستعويض عن الحصيلة الضريبية المفقودة نتيجة لهذه المزايا بزيادة كفاءة الجهاز الضريبي بحيث يحد من التهرب الضريبي ويزيد من الحصيلة الضريبية للدولة، يضاف الي ذلك رفع معدلات العائد الممنوحة للمدخرين مقابل ايداعاتهم في البنوك.

### 3-4-2 سياسات العرض:

#### 1- ربط الاجر بالانتاجية:

ان محاولة ربط الزيادة في الاجر بالزيادة في الانتاجية بحيث لا يذيد الاجر بمعدل اكبر من معدل زيادة الانتاجية يؤدي لعدم ارتفاع التكلفة مع زيادة الانتاج ، وبالتالي يخفف من حدة التضخم.

2- محاولة تنويع هيكل الانتاج في المجتمع بحيث لا يكون الاقتصاد مرتبط بسلعة اولية واحدة كالبترول او غيره، مما يزيد من استقرار الاسعار في المجتمع. فاعتماد الاقتصاد علي سلعة واحدة يجعل استقراره مرتبطا باستقرار هذه السلعة فقط، اما تنويع هيكل الانتاج سيؤدي لتحقيق نوع من الاستقرار والتوازن بين الاسعار.

3- زيادة الاهتمام بمشروعات الانتاج المباشر خاصة في المعالجات التي يوجد بها قصور في العرض بالداخل سواء كانت زراعية ام صناعية وباقامة مزيد من هذه المشروعات يزداد عرض السلع وبالتالي تخف حدة الارتفاع في الاسعار.

- 4- تشغيل الطاقات العاطلة الموجودة بالوحدات الانتاجية القائمة. فلا شك ان تشغيل هذه الطاقات يؤدي الي زيادة عرض السلع بتكلفة اقل مما لو تم اقامة وحدات انتاجية جديدة.
- 5- العمل على منح مزايا للاستثمار الخاص والاجنبي لتشجيعه على اقامة مشروعات جديدة خاصة في المجالات التي يحتاجها المجتمع.
- 6- العمل على استقرار سعر الصرف لتشجيع الصادرات وجذب رؤوس الاموال الاجنبية للداخل بما يساعد على زيادة الاستثمار وبالتالي الانتاج.
- 7- محاولة وضع قيود اختيارية على معدلات الارباح للشركات الكبرى عن طريق الاتفاق معها او اذا لزم الامر وضع قيود اجبارية اذا كانت تبالغ في تحديد هذه المعدلات.(عبدالقادر، 2004-2005م، ص ص 221-222)
- ولضمان اكبر قدر من الفعالية يبقى اتخاذ كافة الوسائل الممكنة التي تعمل على زيادة المعروض من السلع والخدمات للمساعدة على تخفيض الفجوة الناشئة بين الطلب والعرض.
- ان الدولة الحديثة اصبحت هي الجهة القانونية الوحيدة التي يحق لها اصدار النقود والذاتير والقوانين والتزامها وبالتالي المحافظة على قيمتها بحكم مسؤوليتها امام المواطنين وبما ان التضخم له علاقة مباشرة بخفض اسعار العملات فان على الدولة بانتهاج كافة الوسائل والادوات اللازمة للمحافظة على معدلات التضخم من الاستفحال ويعني ذلك كما اثبتت الاحداث المحافظة على عدم انفراط نمو عرض النقود والسعي ما استطاعت الي ذلك سبيلا لتحقيق التوافق بين حجم الكتلة النقدية والعمليات الانتاجية والنمو الاقتصادي واشاعة حالة الاستقرار الاقتصادي والثقة والامن بين المتعاملين .



بيد انه من الضروري بـمكان ان نشير هذا الي ان منع حدوث التضخم نهائيا امر لاتستطيع التحكم فيه وليس مطلوباً منها ذلك اذ انه ثبت ان حالة الاسعار مستمرة وانها ترتبط بعوامل اخرى خارجة عن سيطرة الدولة.

ولهذا فان المطلوب من الدول ان تجتهد في كبح جماح التضخم وعدم تركه للارتفاع الي الحد الذي يضر بمصالح الناس كما تقتضي الضرورة الاشارة الي ان هذه المعالجات لا يمكن استيرادها كقوالب جامدة من الخارج وانما هي خاضعة لطبيعة الاقتصاديات القطرية ومكونات النسيج الاجتماعي وانماط الاستهلاك والانفاق المرتبط به اضافة الي طبيعة الاساس الروحي والفكري للدولة المعنية والتي تستمد منه خصوصية رؤيتها لادارة حركة المجتمع وضوابطه ومصلحه والسير به على الطريق القويم.

## الفصل الثالث

### التضخم في السودان

#### أسبابه وآثاره وطرق علاجه

## التضخم في السودان

### أسبابه وآثاره وطرق علاجه

#### مقدمة:

في هذا الفصل نحاول التعرف على أسباب التضخم في السودان وآثاره السالبة على الاقتصاد السوداني وطرق علاجه.

شهد الاقتصاد السوداني تباينا كبيرا في الأداء الاقتصادي خلال فترة الدراسة فيما شهدت الفترة من عام 2000 حتى 2010م أداءً جيداً للاقتصاد السوداني انعكس إيجاباً على المؤشرات الاقتصادية حيث سجل الاقتصاد معدل نمو بنسبة 7.2 في المتوسط خلال الفترة وتضاعف الدخل القومي في المتوسط لنفس الفترة إلا أن الأداء الاقتصادي قد تراجع بشكل كبير عقب انفصال دولة الجنوب في عام 2011م وانعكس ذلك على معظم المؤشرات الاقتصادية .

يمكن القول بأن الاقتصاد السوداني قد واجه صدمتين رئيسيتين ، تمثلت أولهما في الازمة المالية العالمية في العام 2008م والتي أثرت على الاقتصاد السوداني من خلال تأثيرها على الطلب على البترول وانخفاض اسعاره، أما الصدمة الثانية فقد تمثلت في انفصال جنوب السودان وخروج 75% من البترول المنتج الى جنوب السودان والتي أدت الى فقدان نحو 60% من إيرادات النقد الاجنبي. (بنك السودان، 2000-2014، ص1)

مما سبق فإلى الاقتصاد السوداني يمر بمرحلة دقيقة وحرجة نتجت بسبب مجموعة من الصدمات الخارجية التي ذكرت انفاً، وحدثت هذه الصدمات في اقتصادنا اختلالات اساسية وساهم بتأخير الاجراءات اصلاحية في تعميق تلك الاختلالات تتمثل في الفجوة في الميزان الداخلي والفجوة الخارجية وتساعد الضغوط التضخمية وعدم استقرار سعر الصرف وبشكل القوة الشرائية للعملة الوطنية وارتفاع معدلات البطالة وتباطؤ النشاط الاقتصادي .

ومن بين هذه الاختلالات والمصاعب يبرز تصاعد الضغوط التضخمية واستمرار ارتفاع الاسعار

العامّة بشكل مضطرد لأكبر مشكلة ضاغطة يواجهها اقتصادنا وهي من أهم المشاكل وأكثرها

اضراراً بالنشاط الاقتصادي وابعدها تأثيراً على معاش الناس .

وبناءً على ما سبق فإن استعادة الاستقرار الاقتصادي هو مفتاح السير في طريق التنمية.

وللتضخم آثار انعكست على هيكل الاقتصاد والبنيان الاجتماعي بصورة واضحة جداً حيث ظهرت

هذه الآثار على كثير من متغيرات الاقتصاد الكلية بالإضافة الي الافرازات السالبة التي انعكست على

المجتمع والتي سوف تناولها بعد اسباب التضخم.

### 3-1 أسباب التضخم في السودان:

يعتبر التضخم واحد من أكثر العلل التي تؤدي الي الخلل في الاقتصاد الكلي وبالتالي عدم الاستقرار في

الاقتصاد إذ تؤثر معدلات التضخم العالية على العناصر الأخرى على الطلب الكلي مثل سعر

الصرف للعملة الوطنية (الحساب الجاري الخارجي) وعجز الموازنة فأن هذه المعدلات تؤثر على

العرض الكلي وبارتفاع معدلات التضخم يسري الخلل في مفاصل الاقتصاد ويسود عدم الاستقرار

ومزيديا من التدهور في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية.

كما يعزى التصاعد في معدلات التضخم في الغالب الي زيادة عرض النقود بمعدل يفوق الزيادة في

عرض السلع والخدمات في الاقتصاد وايضا الانفاق الحكومي يؤدي الي رفع معدلات التضخم في

حالة زيادة المرتبات والاجور مما يؤدي الي مزيدا من الاستهلاك وترتفع معدلات التضخم وارتفاع

الاسعار الوطنية داخل السودان اثر سلبي على قدرة الصادرات السودانية على التنافس في الاسواق

وبالتالي اثر على الحساب الجاري وميزان المدفوعات ومن خلاله على اسعار الصرف وان التغير في

العناصر المتحركة للطلب الكلي ادي الي تشوهات في الاقتصاد السوداني خاصة في توظيفه للموارد

وتوزيعها بين القطاعات الاقتصادية المختلفة وقد دفع مثل هذا الوضع الدول للتحكم في التسعير لبعض

السلع لحماية المستهلك او لمصلحة قطاع استراتيجي معين وكل هذه الاجراءات ادت الي تشويه في

الاقتصاد السوداني ويعزى هذا الي معدلات التضخم العالية مما قيد كل من الصادرات واسعار

الصرف وتسببت في حرية التجارة الخارجية وبما ان هنالك علاقة وثيقة بين العامل النفسي ومعدلات

التضخم العالية والتذبذب في اسعار الصرف وتدفقات التحويلات الخاصة وكل هذا ادي الي تدهور الاقتصاد الكلي وايضا الحرب التي كانت في جنوب البلاد ادت الي مزيدا من رفع معدلات التضخم بسبب تمويل الحرب من الدولة وايضا ادت هذه الحرب الي تدهور في الانتاج مما ادي الي المزيد من تدهور البنيات في الاقتصاد السوداني .

والتضخم في السودان ظاهرة مركبة ومعقدة ناتجة من تفاعل وتداخل عدة مسببات سواء كان من ناحية الطلب الكلي او مستوى تكلفة الانتاج او العوامل الهيكلية. (صاب، 2013، ص16) وتشير الدراسات التي تمت من قبل (صندوق النقد الدولي، وبنك السودان المركزي) لظاهرة التضخم في السودان الى ان اهم التطورات المولدة للضغوط التضخمية ترتبط باداء سعر الصرف ونمو عرض النقود وارتفاع تكاليف الانتاج وتشير هذه الدراسات الى ان اهم هذه العوامل تأثيرا على التضخم هو سعر الصرف حيث توضح تلك الدراسات ان اثر سعر الصرف على معدلات التضخم في السودان اكبر واهم من اثر التغيرات النقدية اي اثر نمو الكتلة النقدية. والهزات التي يتعرض لها الاقتصاد السوداني منذ (1989- 2016) وبصفة خاصة الهزة الناتجة من انفصال الجنوب كان لها اثار بعيدة المدى على العوامل المحددة والمؤثرة على التضخم، احدث انفصال الجنوب وفقدان موارد البترول بصفة خاصة ثلاث اختلالات اساسية في جسم الاقتصاد السوداني:

اولا:- فقدان الاقتصاد ما يزيد عن 70% من موارد النقد الاجنبي بمعنى ان تدفقات النقد الاجنبي للبنك المركزي انخفضت باكثر من 70% مما خلقت فجوة كبيرة وحدثت هزة عنيفة في سوق النقد الاجنبي وسعر الصرف.

ثانيا: انخفاض ايرادات الموازنة العامة بما يقارب 50% مما احدث فجوة ضخمة في موازنة الدولة وارتفاع كبير في عجز الموازنة.

ثالثا: ادى فقدان موارد البترول الى زيادة الضغوط التضخمية وضعف القطاع المصرفي والمالي وتباطؤ النشاط الاقتصادي وانخفاض معدلات النمو بشكل كبير.

نتجت عن هذه الاختلالات تصاعد الفجوة الخارجية في ميزان المدفوعات بكل مدلولاتها على استقرار سعر الصرف وتعاضم عجز الموازنة والضغوط الناتجة عنها من زيادة التمويل بالعجز مع اثارهما السالبة على عرض النقود، تفاعل هذه التطورات تولدت عنها ضغوط تضخمية هائلة دفعت بالمستوى العام للأسعار الى ما نراه اليوم نتيجة لذلك ارتفعت معدلات التضخم بالصورة الخرافية التي نعيشها اليوم.

ومن اهم اسباب التضخم في السودان:

1- عرض النقود:

عرض النقود في معناه الواسع يشمل كل من العملة لدى الجمهور والودائع تحت الطلب، بالإضافة الي شبه النقود(الهوامش) على خطابات الاعتمادات المستندية وعلى خطابات الضمان والودائع الأجل والودائع الاستثمارية.

من المعلوم عندما يزيد عرض النقود بمعدل يفوق الزيادة في عرض السلع والخدمات فإن هذا يؤدي الى تصاعد معدلات التضخم، الجدول التالي يوضح تغيرات عرض النقود خلال فترة الدراسة.

جدول رقم(1) يوضح بيانات التضخم وعرض النقود:

السنة	معدل التغير%	عرض النقود	التضخم
1989	%51	22.71	74.08
1990	%97.5	31.64	67.38
1991	%144	52.7	122.52
1992	%94	141.6	119.24
1993	%56	268.58	101.18
1994	%54	405.35	115.93
1995	%74	705.87	68.97
1996	%65	1165.99	130.44
1997	%37	1597.14	47.19
1998	%31	2069.51	17.01
1999	%25	2579.18	16.16
2000	%33	3466.71	8.02
2001	%24.7	4322.13	4.92
2002	%30.32	5632.67	8.30
2003	%30.33	7392.13	7.7
2004	%30.84	9604.47	8.46
2005	%43.49	13781.89	8.5
2006	%26.8	17871.77	7.2
2007	%10.3	19714.62	8.1
2008	%16.3	22933.16	14.3
2009	%23.5	28314.48	11.2
2010	%25.4	35497.9	13.08
2011	%17.9	41855.97	18.1
2012	%40.2	5866.3	35.1
2013	%13	66445.7	37.1
2014	%17	77739	36.9
2015	%29	93643.6	16.9
2016	%30	120800.1	13.5

المصدر: تقارير بنك السودان

يلاحظ من الجدول اعلاه ان معدلات التضخم تتأرجح ما بين الزيادة والنقصان من عام لآخر مع التغيرات في معدلات عرض النقود احيانا صعودا وهبوطا مع عرض النقود و احيانا خلاف ذلك،

وهذا يؤكد ان عرض النقود يؤثر على معدلات التضخم ولكن ليس لوحده وإنما هنالك مجموعة من المتغيرات الاخرى تؤثر على التضخم بخلاف عرض النقود.

بالنظر الي الجدول اعلاه نجد ان هنالك ارتفاع في عرض النقود خاصة في الفترة من(1995-1996م) حيث تتراوح النسبة من(72-94)% في هذه الفترة، وبالملاحظة الي معدلات التضخم في هذه الفترة نجدها اعلى معدلات للتضخم في تاريخ السودان الحديث وقد بلغت 130.0% في عام 1996م. كما ان هنالك نسب منخفضة في الجدول اعلاه في عرض النقود ومكوناته ولكنه في نفس الوقت هنالك معدلات مرتفعة للتضخم مما يعني ان عرض النقود قد لا يكون هو السبب الرئيسي للتضخم في السودان.

سجل عرض النقود ارتفاعا بلغ 22.71 مليون جنيه خلال العام 1989م مقارنة بالاعوام السابقة له وواصل في الارتفاع حيث بلغ(31.64، 52.7) على التوالي في السنوات 1990، 1991 بينما في عام 1992 ارتفع عرض النقود ارتفاعا كبيرا بلغ 57.507.6 مليون جنيه ونسبة 244% خلال العام المالي 1992، 91 مقارنا بارتفاع اقل قدره 13.484.60 مليون جنيه او 51% للعام السابق ويعزى هذا الارتفاع جزئيا الي تعديل سعر الصرف الذي حدث في فبراير 1992م مما ادي الي ارتفاع حاد في شبه النقود حيث سجلت ارتفاع بلغ مقدار 24.8760 مليون جنيه بنسبة 426% مقارنا بالعام السابق.

واصل عرض النقود في الارتفاع في الاعوام 92، 93، 94، على التوالي بنسب 69.9% و54% بينما انخفض معدل الزيادة في عرض النقود من 65% في عام 1996م الي 37% في العام 1997م. وارتفع حجم الكتلة النقدية خلال العام 1998م بمقدار 47.237 مليون دينار بمعدل 30% تمكن بذلك السودان خلال العام 1999م من تنظيم نمو عرض النقود بمعناه الواسع في حدود المستوى المقدر له حيث نما عرض النقود بنسبة 120.6 اي بزيادة طفيفة جدا عما كان مقدر له ويتسق ذلك مع

السياسات والاهداف الكلية الرامية الي تحقيق معدل نمو اقتصادي لا يقل عن 6.5% ومعدل تضخم لا يزيد عن 17% في المتوسط.

وتوسع عرض النقود خلال العام 2000 بنسبة 32.9% ويعزى ذلك الى زيادة الطلب على النقود خلال الربع الاخير من عام 2000 .

حقق عرض النقود المكون من العملة لدي الجمهور والودائع تحت الطلب والودائع لاجل بالاضافة الي هوامش الاعتمادات المستنديه توسعا من 432 مليون دينار في عام 2001 الي 563 مليون دينار في عام 2002 بنسبة زيادة 31.2% وارتفع عرض النقود بنسبة 30.3% عام 2003 ويعزى ذلك الي الارتفاع في وسائل الدفع الجارية التي زادت من 352 مليون عام 2002 الي 458 مليون عام 2003 بنسبة 30.15% ونتج عن ذلك زيادة العملة لدي الجمهور من 193 مليون دينار في 2002 الي 240 في 2003.

وبلغت الزيادة في عرض النقود بنهاية الاعوام (2006، 2005، 2004 ) 226.4 مليون دينار في كل عام بنسبة 30.8%.

## 2-الانفاق الحكومي:

ينقسم الانفاق الحكومي الى انفاق جاري وتنموي، الانفاق الجاري مثل تكاليف الحكم الذي تدفعه الحكومة في شكل مرتبات للعاملين في القطاع العام، فاذا قامت الدولة بزيادة الانفاق الجاري هذا ينعكس بالزيادة في دخل الفرد وبالتالي يتحسن مستوى معيشته والعكس بالعكس، اما الانفاق التنموي هو ما تقوم الدولة بانفاقه على الخدمات الاجتماعية كالصحة، التعليم، المياه، الكهرباء، الطرق، النقل والمواصلات. وكلما كان الانفاق التنموي كبير كلما كان مستوى المعيشة عالي وبالتالي قل الفقر والعكس بالعكس.

الجدول التالي يوضح الانفاق الحكومي خلال فترة الدراسة:



جدول رقم(2) يوضح بيانات الاتفاق الحكومي والتضخم:

السنة	الاتفاق الحكومي	التضخم
1989	5428.2	74.08
1990	39065.1	67.38
1991	3692.3	122.52
1992	1268.5	119.24
1993	134037	101.18
1994	219989	115.93
1995	21757	68.97
1996	84430	130.44
1997	12790.8	47.19
1998	174825	17.01
1999	219595	16.16
2000	336938	8.02
2001	418603.1	4.92
2002	517850.1	8.30
2003	739395.1	7.7
2004	1103834	8.46
2005	1385300	8.5
2006	1376700	7.2
2007	1876670	8.1
2008	1798650	14.3
2009	1976520	11.2
2010	205467	13.08
2011	219393	18.1
2012	29609	35.1
2013	97550	37.1
2014	99460	36.9
2015	119278	16.9
2016	130999	13.5

يلاحظ من الجدول اعلاه ان معدلات الانفاق الحكومي في تزايد مستمر، وكلما زاد الانفاق الحكومي انخفض التضخم.

ففي عام 1989م كان الانفاق الحكومي 5428.2 بينما كان التضخم بلغ 74.08 ، فأستمر الانفاق الحكومي في الارتفاع والتضخم في الإنخفاض الى ان وصل الاول 739395.1 ووصل الثاني الى 7.7 في 2003م وواصل الانفاق الحكومي في التزايد الى ان وصل في الاعوام(2014، 2015، 2016) 99460، 119278، 13099 على التوالي بينما وصل التضخم على التوالي في نفس الاعوام(13.5، 16.9، 36.9).

3-الفجوة الكبيرة والمتكررة بين موارد واستخدامات النقد الاجنبي .

4-تدني الانتاجية في القطاعات الرئيسية(الزراعية والصناعية) مما ادي الي زيادة تكلفة الانتاج ومن ثم تزايد اسعار السلع المنتجة.

5-استيراد التضخم عبر الاستيراد المكثف للسلع الاستهلاكية.

و ان المستويات المرتفعة من التضخم كانت من اهم محددات تردي الاداء الاقتصادي. ذلك ان استمرار معدلات التضخم في الارتفاع اضعف من القدرة الانتاجية لاقتصاد السودان المتخلف اصلا. وتتفاقم المشكلة عندما يكون الناتج الاقتصادي معتمدا بشكل حرج على الواردات كما هو الحال في الاقتصاد السوداني. (الرشيد،2007،ص156).

وايضا ترجع اسباب التضخم في السودان في الفترة محل الدراسة الي عدة عوامل متداخلة مع بعضها وعلاقاتها تبادلية، الا انه يمكن القول ان التمويل بالعجز والذي كان مرتفعا ومتزايدا السبب الرئيسي في الارتفاع المتزايد في الاسعار. (جلال الدين، 2000، ص8).

هنالك عدة عوامل بجانب التوسع النقدي أدت الي التضخم وتتمثل هذه العوامل في الاتي:-

#### 1 عجز الميزانية:

ان عجز الميزانية يمثل نسبة مقدرة من الناتج الاجمالي وتعتمد الدولة في تمويل هذه الفجوة على مصدرين داخلي وخارجي وبعد تقلص الدعم الخارجي ركزت الدولة على الموارد الذاتية مما زاد العبء على بنك السودان ، فبند استحقاق الجهاز المصرفي على الحكومة يعتبر اكثر العوامل تأثيرا على عرض النقود.

بالاضافة الي الحكومة المركزية نجد بعض المشاريع الزراعية الحكومية الكبرى كانت تسحب من بنك السودان حتى وصلت مديونيتها الي مبالغ ضخمة مما زاد من استحقاق البنك المركزي لدي الحكومة. (الفاضل، 199، ص17)

لكن ان مجرد التزايد في عرض النقود لا يؤدي بالضرورة الي تزايد مماثل في معدلات التضخم وانما الذي يغذي التضخم هو الكيفية التي يتم بها تمويل عجز الموازنة فاذا تم جزء كبير من تمويل العجز من خلال استخدام مطبعة النقود فان هذا التمويل لا يعتمد على موارد حقيقة سيكون هو

المصدر الرئيسي للضغوط التضخمية وهذا هو الوضع الذي شهده السودان في تلك الفترة وخاصة منتصف التسعينات حيث كان المصدر الرئيسي لتمويل العجز هو التوسع في الاصدار النقدي وكان ارتفاع التضخم بصورة مذهلة عام 1996م نتيجة لميزانية ذلك العام حيث بلغ عجز الموازنة 25' مليار واكثر من 40% من هذا العجز قد تم تمويله من الاستدانة من الجهاز المصرفي.(جلال الدين، 2000، ص10)

ففي ذات العام نجد ان الزيادة في التوسع النقدي كانت ان تؤدي بالاقتصاد الي حافة الانهيار ويظهر ذلك جليا في معدلات التضخم المتصاعدة في ذلك العام ويعود ذلك كما ذكر سابقا الي تغطية العجز الكبير في الموازنة العامة بالاستدانة من بنك السودان.

كان من المقدر ان لا يزيد الاستلاف من البنك المركزي حسب تقدير الموازنة لعام 1996م عن 62 مليار جنيه سوداني إلا ان الاستلاف خلال الربع الاول لعام 1996م قد قارب سقف الاستلاف المخطط له وليس ذلك فحسب بل ظهرت استدانة جديدة لمقابلة نوع اخر من الالتزامات وهي الاستدانة لمقابلة فروقات اسعار المواد البترولية .

لقد كان من المتوقع ان يحقق تسويق المنتجات البترولية محليا فائضا من صافي الارباح يبلغ حوالي 27 جنيه سوداني إلا ان عدم مواكبة الاسعار للتكلفة الناجمة عن ارتفاع اسعار سعر الصرف في الربع الاول من السنة الجارية قد احدث عجزا بلغ حوالي 31 مليار جنيه سوداني وبذلك بلغت جملة الاستدانة التي تم تمويلها من الجهاز المصرفي خلال تلك الفترة يناير -ابريل 86 مليار جنيه سوداني ويتضح ذلك من ان استدانة الحكومة من بنك السودان بلغت في المتوسط حوالي 21 مليار جنيه سوداني في الشهر اي بمعدل انفاق يزيد عن واحد مليون ومئتان وخمسون الف جنيه في كل دقيقة من ساعات العمل اليومي تضاف الي حجم الكتلة النقدية وبذلك بدأت معدلات التضخم في الارتفاع بوتيرة تعتبر الاسرع في تاريخ السودان حتى وصل المعدل الي اعلى مستوى له في تاريخ البلاد في اغسطس 1996م حيث تسارعت تلك المعدلات. (عبدالوهاب، 1990-2002، ص162-163).

## 2 - ارتفاع تكاليف الانتاج:

ارتفاع تكلفة استيراد مستلزمات الانتاج من السلع الوسيطة والراسمالية كالمواد الخام والوقود وقطع الغيار بنفس نسبة تخفيض الجنيه السوداني ادى لارتفاع تكاليف الانتاج المحلية لكثي من الصناعات . كما ان وجود الطاقات العاطلة يرفع من تكاليف الانتاج حيث يرتفع متوسط تكلفة راس المال الثابت لكل وحدة منتجة وبالتالي السعر النهائي للسلعة يكون مرتفع. (بدر، مارس 1995، ص21-24)

## 3 - الاختلال الواضح في نمو القطاعات المنتجة:

تذبذبات معدلات الانتاجية ومعدلات النمو خاصة من بداية الفترة الي منتصفها ويعود ذلك الي الارتباط

الوثيق بين انتاج القطاع والعوامل الطبيعية المؤثرة عليه وتتمثل هذه العوامل في :

أ - مشاكل مدخلات الانتاج وارتفاع تكاليف قطع الغيار .

ب مشاكل التشغيل وعدم توفر راس المال والاسبيرات.(بدر، يوليو1990، ص ص26-27)

4 سياسة التحرير الاقتصادي كانت غير ذات جدوى.

المناخ الاقتصادي كان غير ملائم لتطبيق السياسة لقد كان الهدف من سياسة التحرير الاقتصادي هو

جذب العملات الحرة داخل النظام المصرفي دون النظر الي القضايا المرتبطة بتأثير التطورات في

سعر الصرف على الاسعار عن طريق زيادة تكاليف الانتاج والتوزيع ومحاولة التصدي لعلاجها

.فalgاء القيود على معاملات النقد الاجنبي وتحرير الانظمة من التحكم الاداري ليست محايدة اتجاه

ارتفاع تكاليف الانتاج والتوزيع.

فتطورات سعر الصرف بعد سياسة التحري الاقتصادي زادت من تكلفة الانتاج، كما انها انعكست

ايضا على اسعار المواد والسلع الاستهلاكية، وبما ان السلع الاستهلاكية في السودان غير مرنة سعريا

فان ارتفاع الاسعار لا يؤثر كثيرا في سلع الاستهلاك.(بدر، 1990، ص24)

5 ارتفاع نفقات الحكومة بسبب الحرب .

6 تنفادي الايرادات العامة للحكومة وهروب الكثيرين من دافعي الضرائب بالاضافة الي توقف

القروض والمنح من الخارج.

7 تصاعد معدلات نمو القطاع الخدمي على حساب القطاعات الانتاجية الاخرى.

8 جملة الاستيراد ادي لارتفاع تكلفة الواردات الغذائية وتكاليف الانتاج وخصوصا بعد اعطاء

الحرية لتحريك الاسعار لاعلى لكي تتلائم مع الارتفاع الحادث في التكاليف بعد تطبيق سياسة

التحرير الاقتصادي.(بدر، 1990، ص24)

9 ارتفاع وتسارع معدلات الانفاق الحكومي والخاص (الطلب الكلي على السلع المحلية وذلك ناتج من ان جزءا كبيرا من مكونات الانفاق تذهب الي الاجور والمرتبات والمشتريات السلعية والخدمية مما يولد مزيدا من السيولة وارتفاع دخول الافراد دون ان يقابلها القدر المناسب من السلع والخدمات يؤدي الي زيادة الطلب الكلي عن العرض الكلي وبالتالي ارتفاع الاسعار). (عبدالمحسن، 1970-1990م، ص16)

### 3-2 اثار التضخم علي الاقتصاد السوداني:

انعكست اثار التضخم على هيكل الاقتصاد والبنيان الاجتماعي بصورة واضحة جدا حيث ظهرت هذه الاثار علي كثيرا من متغيرات الاقتصاد الكلية بالاضافة الى الافرازات السالبة التي انعكست على المجتمع وتتمثل هذه الاثار في:

### 3-2-1 الاثار الاقتصادية

وتتمثل الاثار الاقتصادية في اربعة نقاط اساسية وهي:

أ-النمو الهائل للنشاط الهامشي في القطاع الموازي:

يتمثل النشاط الموازي في سوق المضاربة بالعمله والعقارات واعمال السمسرة وفي اسواق المحاصيل الرئيسية لتحقيق اعلى معدل من الارباح وقد نتج عن ذلك خلل في توظيف الموارد بين القطاعات الانتاجية مما ادي الي انحسار في معدلات النمو.

ب- تأكل المدخرات وهروب رؤوس الاموال الي الخارج.

ج- اثر التضخم على الميزان التجاري وحجم التبادل التجاري.

انعكس الارتفاع المضطرد على تكلفة السلع القابلة للتصدير ومن ثم اثر في موقفها التنافسي مما ادى الي فقدان جزء من الحصة في السوق العالمية ومن ثم نقص في الموارد من النقد الاجنبي وبالتالي تفاقم الميزانية بالاضافة الي احتفاظ السودانين العاملين بالخارج بودائعهم خارج البلاد والذي يتسبب

في انخفاض معدلات التدفق من العملات الأجنبية كل ذلك انعكس على ميزان المدفوعات هبوطاً ونزولاً حيث اتسم سعر الصرف خلال تلك الفترة بعدم الاستقرار واتساع الفجوة بين السعر الرسمي والسعر الموازي وإن التقلبات في سعر الصرف في الأسواق المختلفة وعدم القدرة بالتنبؤ بها جعل من الصعوبة تخطيط الإنتاج للمدى المناسب لاستيراد المدخلات والتصنيع ثم عرض الإنتاج للبيع واستيراد الأموال المستثمرة في الإنتاج، وترتب على ذلك تخفيض الطاقة الإنتاجية إلى المستوى الذي يقلل نسبة الخسارة وجراء ذلك توقف عدد من المصانع عن العمل وخاصة في الفترة من 1991-1997م.

من الجدول رقم (1) أدناه نلاحظ انخفاض كبير في إجمال الصادرات من 11.7 مليار دولار 2008 إلى 3.1 مليار دولار في عام 2016، وفي المقابل زيادة في إجمالي الواردات من 8 دولار في عام 2007 إلى 9.5 مليار دولار في عام 2015 ثم بدأ في انخفاض طفيف في عام وتميز الميزان التجاري بالعجز في أغلب الوقت عدا الأعوام 2007، 2008، 2010 و 2011 إلى 5.2 مليار دولار في عام 2016. وكانت أعلى حجم تبادل تجاري مع العالم الخارجي وصل مليار دولار عام 2008 وانخفضت إلى 11 مليار دولار في عام 2016 موضحاً ضموراً كبيراً للتبادل التجاري للسودان مع العالم الخارجي

هذا العجز والضمور في التجارة الخارجية يعكس عدم كفاءة التدابير والإجراءات من إزالة الاختناقات التعثر لعمليات التجارية الخارجية في مراحلها المختلفة، مما أضف القدرة التنافسية لسلع الصادرات خروج صادرات النفط من التجارة الخارجية عام 2011 ترتب عليه اضطراب واضح في أداء الوطني ويظهر ذلك جلياً في عدة مؤشرات كلية منها الارتفاع المضطرب في معدلات التضخم والتدهور الكبير في قيمة العملة الوطنية والتشوهات الواضحة في سعر الصرف. (تبراب، بدون، ص 8)

جدول رقم(3) يوضح الميزان التجاري خلال الفترة(2000-2016)م

القيمة بآلاف الدولارات

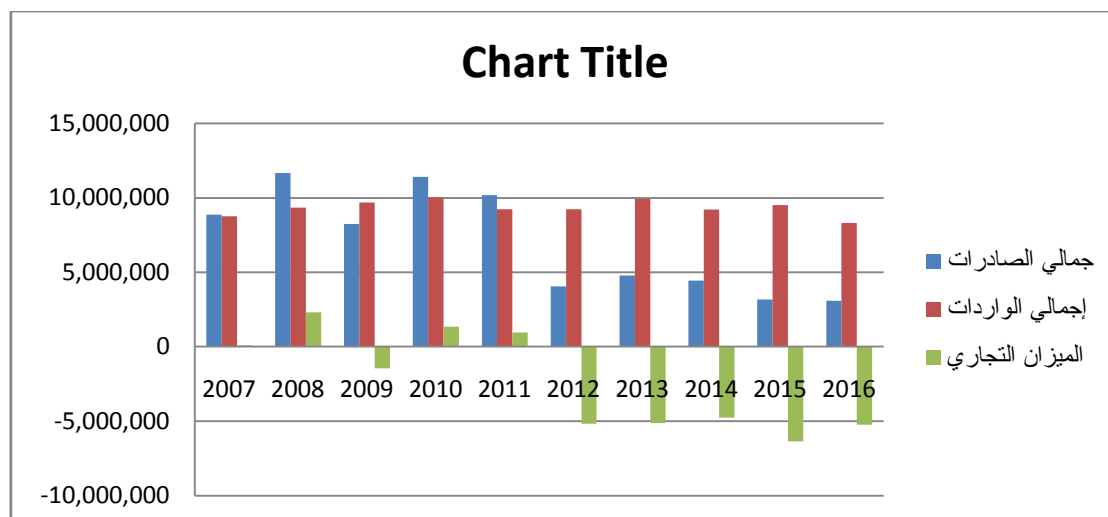
السنة	إجمالي الصادرات	إجمالي الواردات	الميزان التجاري
2000	1806708	1537768	2689904
2001	1698703	2300960	602257
2002	1949115	2446384	497269
2003	2542176	2881915	339739
2004	3777764	4075230	297460
2005	4824278	675682	1932542
2006	5656568	8073498	2416930
2007	8,879,250	8,775,457	103,793
2008	11,670,504	9,351,540	2,318,964
2009	8,257,105	9,690,918	(1,433,813)
2010	11,404,280	10,044,770	1,359,510
2011	10,193,432	9,236,008	957,525
2012	4,066,499	9,230,318	(5,163,819)
2013	4,789,732	9,918,068	(5,128,336)
2014	4,453,723	9,211,300	(4,757,577 )
2015	3,169,011	9,509,115	(6,340,164)
2016	3,093,636	8,323,395	(5,229,756)

المصدر: تقارير بنك السودان المركزي للسنوات 2007-2016.

الشكل رقم (1) أدناه يعكس موقف الميزان التجاري بصورة أكثر وضوحاً

الشكل رقم (1) يوضح الميزان التجاري للفترة 2000-2016م القيمة بمليارات الدولارات





المصدر: إعداد الدارس من الجدول رقم (1).

من الجدول رقم (3) والشكل رقم (1) يتضح الآتي:

في عام 2007م تحول عجز الميزان التجاري من 1148.1 مليون دولار إلى فائض وقدره 1156.8 مليون دولار وذلك لازدياد حصيلة الصادرات البترولية. وفي عام 2008م ارتفع الفائض في الميزان التجاري مما كان عليه في العام 2007م حيث بلغ الفائض 3441.1 مليون دولار في عام 2008م وذلك لازدياد حصيلة الصادرات البترولية كما أن الواردات ارتفعت 6.6% نتيجة لارتفاع واردات القطاع الخاص بالرغم من انخفاض الواردات الحكومية. اما في عام 2009 تحول الميزان التجاري من فائض مقداره 3441.1 مليون دولار في عام 2008م إلى عجز 694.3 مليون دولار وذلك لانخفاض حصيلة الصادرات بسبب تداعيات الازمة المالية العالمية على أسعار النفط. اما في عام 2010م من عجز مقداره 294.3 مليون دولار في عام 2009م إلى فائض بمبلغ 2564.9 مليون دولار وذلك لارتفاع حصيلة الصادرات ويعزى ذلك في المقام الأول إلى ارتفاع أسعار الصادرات البترولية وصادرات الذهب.

ايضا حقق الميزان التجاري فائض في 2010 ولكن هذا الفائض انخفض من 2564.9 مليون دولار في 2010 الى 1470.9 مليون دولار في عام 2011 بمعدل 42.6% وذلك لانخفاض حصيلة

الصادرات نتيجة لإنخفاض الكميات المصدرة من المنتجات البترولية نتيجة إنفصال جنوب السودان اما الواردات فقد انخفضت من 8839.4 مليون دولار في عام 2010 الى 8127.7 مليون دولار في عام 2011 بمعدل 8%، وذلك نتيجة لبعض اجراءات ترشيد الاستيراد التي اتخذتها السلطات ومنها القرار الوزاري رقم 2 لسنة 2011 من وزارة التجارة الخارجية والذي يحظر استيراد بعض السلع مما ادى الى انخفاض كل من وسائل النقل والمنسوجات والمواد الغذائية اما بداية عجز الميزان التجاري من العام 2012 واستمراره المتوايد في الاعوام التالية اذ وصل العجز في الميزان التجاري الى اقصى قيمه له في العام 2015 بعد ذلك حقق الميزان التجاري تحسن في العام 2016 اذ انخفض العجز من 6340.1 مليون دولار خلال العام 2015 الى 5229.8 مليون دولار خلال العام 2016 بمعدل 17.5% ويعزى ذلك لإنخفاض قيمة الواردات بمعدل 12.5% وبهذا نرى ان الاتجاه العام لموقف الميزان التجاري متناقص.

### 3-2-2 الآثار الاجتماعية

تظهر من خلال النشاطات الهامشية في القطاع الموازى وذلك بافرازاتها السالبة في النسيج الاجتماعي ، فقد تطور النشاط الموازي في سوق المضاربة بالعملة الي سوق التمويل وبمسميات مختلفة متعارف عليها محليا بين المتعاملين في تلك الاسواق ادت هذه المعاملات الي خسارة مدمرة لكل الاطراف البائعة والمشتري ، فالمشتري كان يتكبد خسارة تعجزه عن الايفاء بتلك الالتزامات من التدفقات المتوقعة من المشتري ، وهكذا تتوسع دائرة التعسر المالي وفي نهاية المطاف يتورط البائع والمشتري في صعوبات مالية تغضي بهم في الغالب الي اعلان الافلاس ومن جراء افرازات النشاطات الهامشية فقد الكثيرين اصولهم وتدهورت احوالهم الاجتماعية والاسرية تدهورا مريعا.

### 3-3 العوامل المؤثرة على التضخم في السودان:

نجد ان هنالك عدة عوامل تؤثر في التضخم وهي تتمثل في الاتي:

#### 1-العوامل الداخلية

##### تزايد العجز في الموازنة العامة :

ويقصد به زيادة النفقات العامة على الايرادات العامة بالقدر والكمية التي تقترضها الحكومة من البنك

المركزي.(العالم، بدون سنة نشر، ص ص 13-16)

ومن اهم مصادر التمويل في السودان هي الضرائب بشقيها المباشرة ومتحصلات اخرى وهذه لاتغطي

نفقات الحكومة والسبب الذي يؤدي الي عجز في الموازنة العامة حيث اثر الانفاق الحكومي في كل

من الطلب الكلي والتضخم كما اثر التضخم في الطريقة المستخدمة في تمويل العجز.

وبالنظر الي ايرادات الدولة نجد ان معدل ارتفاع تحصيل الايرادات الحكومية اقل من ارتفاع الانفاق

مما ادي الي عجز الموازنة وان تمويل هذا العجز اثر في التضخم حيث ارتفاع التضخم.

مما لا شك فيه ان تغطية العجز في السنوات الاخيرة غير ان الاعتماد الزائد على المصرفية وغير

المصرفية المحلية خاصة في السنوات الاخيرة غير ان الاعتماد الزائد على اي من هذه الاساليب له

مخاطر واثاره المعاكسة المختلفة على الاهداف الاقتصادية الكلية.

#### -تركيبية الاسواق

في الواقع ان البائعين مستعدون لاستغلال اي فرصة يمكن اغتنامها لزيادة الاسعار وبما ان السودان

ليس به جهات تحكم للاسعار لذلك مثل هذه الحالات من الصعب السيطرة عليها.

اي ترتيب الاسواق نلاحظ ان ارتفاع وانخفاض الاسعار تتحكم فيه ادارة خارج نطاق الادارة

الحكومية مما شكل ذلك خطورة على ارتفاع الاسعار.

## 2-العوامل الخارجية

يرتبط اقتصاد السودان باقتصاد الدول الكبيرة ويتأثر ببعض العوامل التي تؤدي الي التضخم فهناك ارتباط وثيق بباقي العالم وفي تجارة السلع والخدمات.

تؤثر العوامل الخارجية في مستوى الاسعار الداخلية بمعنى ان الدول النامية تتأثر بالتغيرات في اسعار السلع المستوردة الغير تنافسية والتي لا يمكن انتاجها محليا مثل المدخلات الزراعية والصناعية والتي هي الاخرى تتأثر بالتغيرات في اسعار السلع المستوردة من الدول النامية مثل المنتجات الزراعية والمعادن والنفط الخام على وجه الخصوص.

### - اختناقات النقد الاجنبي واسعار الصرف:

السياسات المستخدمة لازالة اختناقات النقد الاجنبي تؤدي الي تخفيض الاثار التضخمية لان وضع مثل هذه السياسات يجب ان تلازمها سياسات في نفس الاتجاه الا اننا نرى هناك زيادة سنوية في التعريفات الجمركية على الواردات تؤدي الى زيادة مستوى الاسعار ففي عام 1988م تم تخفيض السعر الحر بنسبة 62% وتم في نفس العام انشاء لجنة موارد السوق المصرفية الحرة التي اوكل اليها تحديد السعر الحر للدولار ولم يتم تحديد السعريين الرسمي والحر للدولار خلال السنوات 89-90 ثم واصل الدولار ارتفاعه حيث وصل الي 600 جنية للدولار الواحد في سنة 1995م الا انه يلاحظ انخفاض التضخم من يناير 1995م وحتى اكتوبر 1995م واصل التضخم في الارتفاع حتي وصل الي قمته في يوليو 1996م الي (166) حيث كان الدولار وصل 2000 جنية.

هذا الوضع ادي الي مزيد في عجز الميزانية التجارية مما ادي الي مزيد من العجز في الميزانية للعام 1999م . ويعتبر التضخم امرا محتوما على السودان وذلك في ظل اقتصاد واجه نقاط اختناق او عوائق ذات طابع بنيوي تمثل في اختناقات النقد الاجنبي والعوائق المالية وعدم مرونة العرض وذلك ان السودان قطر زراعي حيث هناك ضعف استجابة لمرونة الصرف.

هنالك مجموعة من السياسات التي عملت كعلاج للتضخم في السودان ومن هذه السياسات:

في ضوء موجّهات الاستراتيجية القومية الشاملة اصدر بنك السودان السياسة التمويلية

في 9/محرم/1414هـ الموافق 29/يونيو/1993م.

هدفت هذه السياسة الى:

- 1 - العمل على تخفيف حدة التضخم.
  - 2 - تنمية القطاعات ذات الاولوية.
  - 3 - تنمية وحشد الموارد وترشيد استخدامها بحيث يساهم عملاء البنوك بجزء من مواردهم الذاتية لتمويل الانشطة المختلفة.
  - 4 - العمل على تحقيق العدالة في توزيع الدخل والثروة.
- لتحقيق هذه الاهداف تم تخفيض نسبة 9% من السقف التمويلي المقرر لكل بنك لتمويل القطاعات والانشطة ذات الاولوية. هذه القطاعات ذات الاولوية تتكون من القطاع الزراعي، الصناعي، الصادر، النقل والتخزين، الحرفيين، التعدين، صغار المنتجين والمهنيين واستيراد الدواء وخاماته.
- اما في جانب محاربة التضخم والتحكم في سيولة المصارف فقد تم رفع نسبة الاحتياطي النقدي من 20% الي 30% اضافة الى تطبيق العقوبة الائتمانية المقررة بقانون تنظيم العمل المصرفي 1991م على اي مصرف يخفق في الاحتفاظ بهذه النسبة.
- اما بالنسبة لسياسات النقد الاجنبي لعام 1996م في اطار تنظيم وترشيد التعامل بالنقد الاجنبي وضمن سياسة التحرير الاقتصادي فقد استمر العمل بسياسة النقد الاجنبي المعلنة في 1994/7/2م بجانب اضافة بعض الاجراءات الجزئية في عام 1996م والتي نوجزها في الاتي:

#### 1- سعر الصرف:

هدفت السياسة الى توحيد سعر الصرف وفي هذا الاطار استمر اعلان سعر الصرف صباح كل يوم من قبل البنوك التجارية العاملة وشركات الصرافة واطار بنك السودان به ومن ثم يقوم بنك السودان باحتساب متوسط ترجيحي يسمى سعر صرف بنك السودان.

#### 2- توزيع موارد النقد الاجنبي:

رمت السياسات الى تنازل بنك السودان الكلي عن نصية من النقد الاجنبي من حصيلة بعض السلع والتنازل التدريجي في سلع اخرى وذلك لمقابلة تمويل استيراد سلع مثل البترول والقمح وسداد بعض الالتزامات الحكومية.

3- ظلت سياسة التصدير والاستيراد كما هي عليه دون تغيير يذكر ورمت سياسة الاستيراد الى رفع الحظر من جميع السلع ماعدا الخمر والمخدرات، ادوات لعب الميسر والاسلحة والزخيرة غير المرخصة.

اما في عام 1997 وفي اطار سياسة التحرير الاقتصادي وفي مجال التعامل بالنقد الاجنبي فقد استمر العمل بسياسة النقد الاجنبي المعلنة في 1994/7/2م الرامية الى توفير المزيد من المرونة في مجال التعامل بالنقد الاجنبي بتوسيع نسب تجنيب عائد الصادر واخضاع مزيد من السلع للتجنيب. فيما يلي نوجز اجراءات النقد الاجنبي خلال 1997م:

#### 1- سعر الصرف:

في اطار سياسة النقد الاجنبي الرامية الي توحيد سعر الصرف، استمرت البنوك التجارية ومكاتب الصرافة في تحديد واعلان الشراء والبيع للعملات يوميا مع اخطار بنك السودان بذلك ومن ثم يقوم الاخير باعلان متوسط ترجيحي لسعر الصرف، يسمى سعر صرف بنك السودان.

#### 2- توزيع موارد النقد الاجنبي:

في اطار الاتجاه العام للسياسات الرامية الى تنازل بنك السودان تدريجيا عن نصيبه من حصيلة الصادرات والعمليات غير المنظورة.

#### 3- الاستثمارات الاجنبية:

في مجال الاستثمارات اتخذت بعض الاجراءات المتعلقة بالشركات العامة في مجال التنقيب عن البترول، الذهب والمعادن واستخراجها وتميئتها تمثلت في ضرورة تسجيل رؤوس اموال هذه الشركات بالنقد الاجنبي او حصيلة قروضها الاجنبية لدي بنك السودان. بهدف تحرير وتنظيم سوق النقد الاجنبي وتحقيق استقرار سعر الصرف قرر بنك السودان بموجب المنشور (9/2) بتاريخ 3 مارس 1999م التدخل في سوق النقد الاجنبي لمقابلة احتياجات عملاء المصارف والصرافات والمستوردين من النقد الاجنبي وكذلك الشراء من المصارف والمصدرين بغرض توفير السيولة المحلية وذلك وفقا لضوابط محدده عن طريق العطاءات بالاضافة الى اتخاذ عدد من الاجراءات تمثلت في الاتي:

1- التجنيب الكامل لحصيلة جميع الصادرات (بما في ذلك القطن المروي والصمغ العربي) لصالح المصدر.

2- تبسيط اجراءات الصادر.

3- تعديل نظام الاقرار الجمركي.

4- التحول التدريجي الى نظام سعر الصرف المعموم.

5- صدور القرار الخاص بالغاء التحويل الوطني الالزامي لينفذ اعتبارا من اول عام 2000م.

6-الغاء معظم القيود على حركة الصادرات والواردات والاتجاه نحو تحويل المتحصلات غير المنظورة من بنك السودان الى البنوك العاملة.

7-الغاء العمل بنظام العطاءات والاستعاضه عنه بنظام الشراء من والبيع الى البنوك التجارية والشركات الصرافة عن طريق غرفة التعامل بالنقد الاجنبي.

اما بالنسبة لسياسات بنك السودان المركزي لعام 2015م هي:

صدرت سياسات بنك السودان المركزي لعام 2015م متسقة مع موجهات واهداف الموازنة العامة للدولة للعام 2015م والبرنامج الاقتصادي الخماسي(2015-2019) مستهدفة المساهمة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي المتمثل في استقرار المستوى العام للأسعار وتحسين اداء ميزان المدفوعات بغرض تخفيض العجز الى الحدود الامنة المستدامة وتحقيق استقرار سعر الصرف عبر تنظيم وضبط سوق النقد الاجنبي.

اما في مجال الاستقرار النقدي هدفت السياسات الى استقرار المستوى العام للأسعار عن طريق النزول بمعدلات التضخم الى حدود 25.9% في المتوسط بـ انتهاء سياسة نقدية ترشيدية للحد من السيولة الفائضة في الاقتصاد.

فيما يخص سياسات النقد الاجنبي لعام 2016م:

دعماً لدور بنك السودان المركزي في المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، تم اصدار عدد من الضوابط والاجراءات بغرض تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي ولجذب المزيد من موارد النقد الاجنبي للسوق المنظم، واشتملت هذه الضوابط والاجراءات على الاتي:

1 -السماح للقطاع الخاص باستيراد وتوزيع المشتقات البترولية بانواعها المختلفة وبجميع طرق الدفع.

2 -بغرض التخلص من اشجار المسكيت الضارة بالبيئة تم السماح بتصدير فحم المسكيت المنتج في مشروع دلتا طوكر الزراعي.

3 -اصدار عدد من الموجهات والترتيبات للمصارف بغرض رفع كفاءة استخدام الموارد المتاحة

في الجهاز المصرفي وتنشيط سوق ما بين المصارف.

## الفصل الرابع

### تقدير وتقييم نموذج التضخم في السودان:

#### 4-1 المقدمة:

يعد الاقتصاد القياسي أسلوب من أساليب التحليل الاقتصادي الذي يهتم بالتقدير الكمي للعلاقات بين المتغيرات الاقتصادية، وحتى يتم التوصل الي افضل صيغة تعبر عن هذه العلاقة بين هذه المتغيرات وبالتالي فان الاقتصاد القياسي هو معمل النظرية الاقتصادية، فان الاقتصاد القياسي هو العلم الذي يجمع بين النظرية الاقتصادية والادوات الرياضية والاساليب الاحصائية بغرض الوصول الي اهداف الاقتصاد القياسي، ولا يمكن الوصول الي هذه الاهداف الا من خلال مايعرف بالنمذجة الاقتصادية وهو تبسيط للواقع الاقتصادي، ولا يمكن لاي دراسة قياسية ان تحقق اهدافها الا ببناء نموذج يوضح سلوك هذه العلاقة بين المتغيرات للظاهرة محل الدراسة، وبما ان العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية تكون بصفة عامة غير دقيقة فانه يجب اضافة عنصر يمثل الخطأ او التشويش في العلاقة. والنموذج الاقتصادي هو مجموعة من العلاقات الاقتصادية التي تصاغ بصيغ رياضية لتوضيح سلوكية او ميكانيكية هذه العلاقات ، ويهدف الى تبسيط الواقع من خلال بناء نموذج اقتصادي لايحتوي على جميع تفاصيل الظاهرة الاقتصادية المراد دراستها، بل يتضمن العلاقات الاساسية بها، ويستخدم النموذج الاقتصادي كاداة في عملية التنبؤ التي تستخدم في تقييم السياسات الاقتصادية القائمة او المقترحة ليتم استخدامها في عملية تحليل الهيكل الاقتصادي .(مجيدوعفان ، 1998م).

#### 4-1-1 النموذج القياسي : هو عبارة عن نموذج اقتصادي يعبر رمزياً عن طبيعة العلاقات

الاقتصادية للظواهر المدروسة ويصورة اقرب الى الدقة، مستخدماً في ذلك العامل(العوامل) المحددة او المؤثرة على سلوك الظاهرة المدروسة جزئياً او كلياً، متضمناً العامل غير المحدد والمتمثل بالمتغير العشوائي، بدأ في العقدين الماضيين اتجاه في مجال بناء النماذج الاقتصادية حيث جرت تطورات



رئيسية في نظرية الاقتصاد القياسي ومن اهم التطورات اقترح تقنيات جديدة في التوصيف والتقدير والاختبار والتنبؤ وتقويم السياسات.(الرشيد، بدون نشر)

- ولكي يكون النموذج الاقتصادي قادرا على قياس العلاقات الاقتصادية لابد ان يكون :

- مطابقا للنظرية الاقتصادية .

- قادرا على تفسير المشاهدات

- دقة تقدير المعاملات

- قادرا على التنبؤ بقيم مقبولة للمتغيرات الداخلية

- البساطة

#### 4-1-2 توصيف النموذج :

يعنى توصيف النموذج بصياغة العلاقات الاقتصادية محل الدراسة في شكل صورة رياضية يمكن تقديرها وقياس معاملاتها با ستخدام الطرق القياسية، اي صياغة فرضيات الدراسة، وتتكون الطرق القياسية من عدة خطوات هي :

تحديد متغيرات النموذج:

ويكون ذلك من خلال النظريات الاقتصادية المفسرة للظاهرة والمعلومات المتاحة من دراسات سابقة

- تحديد الشكل الرياضي للنموذج:

ويقصد بها المعادلات الرياضية التي يحتويها النموذج ودرجة خطية وتجانس النموذج بناءا على

النظرية الاقتصادية . الا ان النظرية الاقتصادية لا تحدد الشكل الرياضي للنموذج لكن يمكن استخدام

اساليب مختلفة للوصول الى الشكل الرياضي. واهم هذه الاساليب اسلوب الانتشار واسلوب التجريب .

أ -اسلوب الانتشار:

فيه يتم رصد البيانات في شكل انتشار ذو محورين يتضمن المتغير التابع على محور واحد والمتغيرات المستقلة على المحور الآخر، ومن خلال معاينة شكل الانتشار يمكن الحكم على نوع العلاقة ولكن يعاب على هذه الطريقة أنها محدودة في متغيرين فقط ولا يمكن استخدامها في أكثر من ذلك.

ب- أسلوب التجريب:

وذلك بتجريب الصيغ الرياضية المختلفة ثم اختبار الصيغة التي تعطي أفضل النتائج من الناحية الاقتصادية والاحصائية والقياسية.

ففي هذه الدراسة اعتمد الباحث على أسلوب المعادلة الواحدة لدراسة العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.

عليه وبما اننا بصدد دراسة التضخم والعوامل المؤثرة عليه خلال الفترة ( 1989-2016 ) فيمكن تمثيل العلاقة بالشكل التالي:

$$INF = f(EX, MS, G, u)$$

حيث ان :

$INF =$  التضخم

$G =$  الانفاق الحكومي

$MS =$  عرض النقود

EX = سعر الصرف

U = حدود الخطأ العشوائي وهي العوامل التي تؤثر على التضخم ولم تضمن في النموذج

**تحديد الاشارات المسبقة لمعالم النموذج:**

ويكون ذلك حسب ما يذكر في النظريات الاقتصادية حيث ان الاشارات الموجبة توضح العلاقة

الطردية بين المتغيرات والاشارات السالبة توضح العلاقة العكسية بين المتغيرات .

نتوقع ان تكون العلاقة بين المتغير التابع التضخم والمتغيرات المستقلة كما يلي :-

-نتوقع اشارة الثابت موجبة وقيمته تقع بين الصفر والواحد للتعبير عن الحد الادنى للمتغير التابع.

-اشارة معامل سعر الصرف سالبة وتعني ان هناك علاقة عكسية بين التضخم وسعر الصرف.

-اشارة معامل عرض النقود موجبة وتعني ان هناك علاقة طردية بين التضخم وعرض النقود.

-اشارة معامل الانفاق الحكومي سالبة وتعني ان هناك علاقة عكسية بين التضخم والانفاق الحكومي.

#### **4-2 فحص البيانات (سكون واستقرار السلاسل الزمنية):**

السلسلة الزمنية هي مجموعة من المشاهدات التي تتولد عبر الزمن وتتميز السلاسل الزمنية بان

بياناتها غير مستقرة .

لذلك يتم تعريف استقرار السلاسل الزمنية بانها وجود اتجاه عام لبيانات احد متغيرات النموذج يعكس

صفة عدم الاستقرار في كل البيانات الموجودة .

ويتم اختبار استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة وذلك للتأكد من خلوها من مشكلة الاتجاه

العام عن طريق اختبار ج نر الوحدة، ومن اهم هذه الاختبارات اختبار ديكي فولر البسيط والموسع

واختبار فيليبس بيرون .

#### **4-2-1 اختبار استقرار السلسلة:**

يعتبر استقرار السلسلة الزمنية شرط من الشروط الأساسية لبناء النماذج الاحصائية، اذ لا يوجد بناء نموذج لسلسلة غير مستقرة، والسبب في ذلك انه عندما تكون السلسلة مستقرة هذا يعني انه يمكن استقراء بعض ملامحها وهذا يساعد على التنبؤ بالقيم المستقبلية من خلال النموذج، ايضا اذا كانت السلسلة الزمنية لنموذج ما غير مستقرة او اكثر من متغير من متغيرات النموذج غير مستقرة فانه يمكن ان يكون الانحدار انحدارا زائفاً .

بيانات السلسلة الزمنية غالبا ما يوجد بها عامل الاتجاه العام الذي يعكس ظروف معينة تؤثر في احد المتغيرات اما في نفس الاتجاه او الاتجاه المعاكس، ووجود الاتجاه العام في احد المتغيرات يدل على عدم استقرار بيانات السلسلة وبالتالي الانحدار المقدر يكون زائفاً ايضا، لذ لك يفقد النموذج الخواص الاحصائية عند استخدام سلسلة غير ساكنة، ومن الاختبارات المستخدمة على المستوى التطبيقي لاختبار سكون السلسلة هي اختبار فيلبس-بيرون واختبار جذور الوحدة.

#### 4-2-2 الخصائص الاحصائية لصفة السكون:

- استقرار متوسط القيم عبر الزمن.
- ثبات التباين عبر الزمن.
- ان التباين بين اي قيمتين لنفس المتغير معتمدا علي الفجوة الزمنية بين القيمتين وليس على القيمة الفعلية للزمن الذي يحسب عنده التباين.

#### 4-3 اختبار جذور الوحدة: Unit root test

يعتبر من اكثر الاختبارات استخداما في التطبيقات العملية والبرامج الجاهزة ويعزى هذا الاختبار الي كل من ديكي فولر 1979م.

ومضمون هذا الاختبار اذا كان معامل الانحدار للصيغة القياسية المقترحة يساوي الواحد فان هذا يؤدي الي وجود مشكلة جذر الوحدة الذي يعني عدم استقرار بيانات السلسلة الزمنية.

ولفحص بيانات الدالة وفقا لاختبار ديكي فول، يتم مقارنة قيمة ديكي فولر باحدي القيم المقابلة 1%، 5% و 10% وفي هذه الدراسة يتم مقارنته بمستوي المعنوية 5% فاذا كانت قيمة ديكي فولر اكبر من القيمة المقابلة ل5% فان السلسلة تكون مستقرة والعكس صحيح.

وايضا من اختبارات جذر الوحدة فيليبس بيرون: يقوم هذا الاختبار على ادخال تقييم الارتباط الذاتي باستخدام طريقة غير معلمية.

وفيما يلي نتائج اختبارات جذور الوحدة لبيانات النموذج القياسي باستخدام ديكي فولر المدمج وفيلبس بيرون وعند مستوى معنوية 5%.

**جدول رقم (5) نتائج اختبار جذر الوحدة لمتغيرات النموذج:**

المتغيرات		القيمة الاحصائية		مستوى المعنوية 5%		مستوى الاستقرار	
P.P	ADF	P.P	ADF	P.P	ADF		
الفرق الاول	الفرق الاول	2.98	2.98	5.16	5.15	G	
الفرق الاول	الفرق الاول	2.98	2.94	7.2	8.05	INF	
الفرق الاول	الفرق الاول	2.98	2.98	4.3	4.3	EX	
المستوى		2.97		3.28		MS	

المصدر :اعداد الدارس من بيانات الدراسة باستخدام برنامج(Eviews)

من الجدول اعلاه نلاحظ ان المتغيرات (التضخم، سعر الصرف، الانفاق الحكومي) قد استقرت عند الفرق الاول وذلك عند مقارنة القيمة الاحصائية مع القيمة المعنوية حيث ان القيمة الاحصائية للمتغيرات اكبر من القيمة المعنوية مما يدل على استقرار تلك المتغيرات، اما المتغير (عرض النقود) قد استقر عند المستوى وذلك من خلال قيمتها الاحصائية وهي اكبر من قيمتها المعنوية.

#### 4-4 اختبار التكامل المشترك. Integration Co

اتى العالم انجل في بداية السبعينات قال ان البيانات حتى لو كانت غير مستقرة ما مشكلة بشرط ان تكون متكاملة من رتبة واحدة في الاجل الطويل بتعكس نتائج حقيقية وهذا هو ما يوضح اهمية التكامل المشترك.

#### 4-4-1 مفهوم التكامل المشترك:

يعني بالتكامل المشترك امكانية وجود توازن طويل الاجل بين السلاسل الزمنية غير مستقرة. اذ انه ليس في كل الحالات التي تكون فيها السلسلة الزمنية غير ساكنة يكون الانحدار زائفاً ، فبيانات السلسلة الزمنية اذا كانت متكاملة من رتبة واحدة يقال انها متساوية التكامل ومن ثم فان علاقة الانحدار المقدر بينهما لا تكون زائفة على الرغم من عدم سكون السلسلة .

-على المستوى التطبيقي هنالك عدة اختبارات تستخدم لاكتشاف تكامل المتغيرات من الرتبة الواحدة، منها اختبار انجل-جرانجر للتكامل المشترك والذي يكون كافيا اذا كان عدد المتغيرات موضع الدراسة يقتصر على متغيرين فقط، اما اذا كانت الدراسة تنصب على عدد من المتغيرات فمن المفيد استخدام تحليل التكامل المشترك ل جوهانسون - جويللز لامكانية وجود اكثر من متجه للتكامل المشترك.

- جدول رقم (6) يوضح نتائج اختبار جوهانسون للتكامل المشترك:

Hypothesized No.of ce	5percent critical value	Likelihood Ratio	Eigen Value
None **	47.85	100.81	0.92
At most 1	29.79	34.85	0.60
At most 2	15.49	10.76	0.27
At most 3	3.84	2.4	0.08

المصدر: اعداد الباحث من بيانات الدراسة باستخدام برنامج (Eviews)

من خلال نتائج اختبار جوهانسون يتضح ان هنالك اتجاهين للتكامل المشترك بين التضخم والانفاق الحكومي وسعر الصرف وعرض النقود.

وبالتالي رفض فرضية عدم القائلة بعدم وجود متجه للتكامل المشترك وذلك لان القيمة المحسوبة هي (100.81) اكبر من القيمة الحرجة ( 47.85 ) وايضا ( 34.85 ) اكبر من ( 29.79 ) وبالتالي قبول الفرض البديل القائل بوجود متجه (LR) للتكامل المشترك لمتغيرات السلسلة الزمنية، وتؤكد هذه النتيجة وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين هذه المتغيرات بمعنى انها لا تبتعد عن بعضها البعض كثيراً في الاجل الطويل.

#### 4-5 تقدير النموذج:

جدول رقم (7) يوضح نتائج معادلة تقدير النموذج:

القيمة الاحتمالية	قيم t	الايخطاء المعيارية	المعالم	المتغيرات
0.000	10.27407	9.419291	96.77445	C
0.0140	2.650337	0.000316	0.000837	Ms
0.0001	-4.724174	5.402233	-25.52108	Ex
0.0007	-3.885678	7.74006	-3.01005	G

النموذج المقدر هو:

$$INF = 96.77 + 0.0008MS - 25.5210EX - 3.010G$$

#### 4-5-1 تقييم النتائج:

المعيار الاقتصادي:

من خلال الجدول رقم (4) نلاحظ الاتي:

- اشارة الثابت موجبة وهي مطابقة للنظرية الاقتصادية .
- اشارة عرض النقود موجبة وهي مطابقة للنظرية الاقتصادية.
- اشارة سعر الصرف سالبة وهي مطابقة للنظرية الاقتصادية.
- اشارة الانفاق الحكومي سالبة وهي ايضاً مطابقة للنظرية الاقتصادية.

المعيار الاحصائي:

معامل التحديد المعدل:



نلاحظ من الجدول رقم(4) ان قيمة معامل التحديد المعدل (Adjusted R-squared) تساوي 0.63

وهذا يعني ان المتغيرات المستقلة مسئولة بنسبة 63% من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع

(التضخم) والباقي 37% عبارة عن اثر المتغيرات الغير مضمنة في النموذج والمتمثلة في المتغير

العشوائي، وهذا يدل على جودة توفيق النموذج.

اختبار (f):

نجد ان القيمة المحسوبة اكبر من الجدولية وعليه نرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل القائل

بمعنوية النموذج ككل بمستوى دلالة 0.000.

معنوية المعالم:

-من خلال الجدول نلاحظ ان القيمة الاحتمالية للثابت تساوي 0.000 وهي اقل من 0.05 اذن الثابت

معنوي.

-القيمة الاحتمالية لمعامل عرض النقود 0.014 وهي اقل من 0.05 وذلك يدل على وجود العلاقة

السببية بين التضخم وعرض النقود.

-القيمة الاحتمالية لمعامل سعر الصرف 0.000 وهي اقل من 0.05 اذن معامل سعر الصرف معنوي

وذلك دلالة على وجود العلاقة السببية بين التضخم وسعر الصرف.

-القيمة الاحتمالية لمعامل الانفاق الحكومي 0.000 وهي اقل من 0.05 اذن معامل الانفاق الحكومي

معنوي وذلك يدل على وجود العلاقة السببية بين التضخم والانفاق الحكومي.

المعيار القياسي:

الارتباط الذاتي:

باستخدام اختبار ديربن واتسون والذي بلغت قيمته (1.73) وهي قريبة جداً من القيمة القياسية ( 2 )

لذلك نقبل فرض العدم ونرفض الفرض البديل، اي عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي.

اختلاف التباين:

جدول (8) يوضح اختبار كشف مشكلة اختلاف التباين آر ش

Prob(F.Statistic)	0.9100
Prob(Obs*R <sup>2</sup> )	0.9055

المصدر: اعداد الدارس من اختبار آر ش باستخدام (Eviews10)

من نتائج الجدول اعلاه يلاحظ ان المعادلة محل الدراسة لا تعاني من مشكلة اختلاف التباين وذلك وفقا لاختبار آر ش حيث ان القيم الاحتمالية اكبر من ( 0.05 ) عليه يتم قبول فرض عدم القائل لا توجد مشكلة اختلاف تباين.

وبناءً على ما ثبت من نتائج من اختبارات حيث جاءت جميع المعالم مطابقة لمعطيات النظرية الاقتصادية والواقع الاقتصادي واجتازت الفحوصات الاحصائية من خلال الاختبارات المستخدمة وكذلك الاختبارات القياسية؛ وبصورة عامة فان الدالة في شكلها السابق تعتبر من افضل الدوال الرياضية المناسبة للتضخم في السودان خلال الفترة موضع الدراسة وبالتالي يمكن الاعتماد عليها في تفسير التضخم والذي يعتمد على المتغيرات المستقلة (عرض النقود، سعر الصرف، الانفاق الحكومي). وعليه فان اعتمادنا على الدالة في شكلها السابق يرجع لعدة اسباب منها:

أ - اشارات جميع المعالم تطابق الواقع الاقتصادي على المستوى النظري اي يعني اجتيازها للمعيار الاقتصادي.

ب ثبوت معنوية كل معلمات المتغيرات التفسيرية في الدالة وارتفاع القوة التفسيرية مما يدل على جودة توفيق المعادلة اي اجتيازها للمعيار الاحصائي.

مشكلة الارتباط الخطي المتعدد:

جدول رقم(7) يوضح مشكلة الارتباط الخطي المتعدد من خلال مصفوفة الارتباطات:

	Ms	Inf	G	EX
Ms	1	-0.33	-0.03	0.87
Inf	-0.33	1	-0.49	-0.58
G	-0.03	-0.49	1	0.01
EX	0.87	-0.58	0.01	1

من خلال مصفوفة الارتباطات نلاحظ انه لا توجد مشكلة ارتباط خطي متعدد بين المتغيرات

المستقلة لانها جميعها اقل من 80% ماعدا العلاقة بين عرض النقود وسعر الصرف وهي اكبر

من 80% ولكن عند التقدير لم تؤثر لان النموذج اجتاز جميع المعايير الثلاثة الاقتصادي

والاحصائي والقياسي

ج-عدم وجود مشاكل قياس، اي اجتيازها للمعيار القياسي.

#### 4-6 اختبار مقدرة النموذج على التنبؤ:

التنبؤ باستخدام نموذج الانحدار: Forecasting with Regression Model:

يمكن تعريف التنبؤ بانه:

هو تقدير القيمة المستقبلية للمتغير التابع بناءً على ما هو متاح لدينا من معلومات عن الماضي

والحاضر. وهو احد اهداف الاقتصاد القياسي وللتنبؤ اساليب وطرق منها:

-النماذج الغير سببية لبوكس وجنكيز.

-النماذج السببية(نماذج الانحدار).

ومن الاختبارات التي تستخدم لاختبار مقدرة النموذج علي التنبؤ:

-اختبار T.

-اختبار كاي تربيع.

-اختبار ثايل (معامل عدم التساوي لثايل). Theil Test

وهو الاختبار الأشهر والأكثر استخداماً.

ولاختبار مقدرة النموذج على التنبؤ نستخدم معامل ثايل والجدول التالي يوضح نتائج الاختبار:

جدول رقم (9) يوضح نتائج اختبار معامل ثايل:

الاختبار	قيمة الاختبار
Theil Inequality Coefficient	0.21

من خلال نتائج الجدول اعلاه نجد ان قيمة معامل ثايل بلغت (0.21) وهي قريبة من الصفر مما يشير

الي المقدرة العالية للنموذج على التنبؤ.

جدول رقم (10) يوضح القيم التنبؤية للمتغيرات (INF, MS, EX, G)

	MS	EX	G	INF
2017	64648.1195	5.21	817396.180	8.30
2018	67668.3768	5.40	840833.325	7.72
2019	70688.6341	5.60	864270.470	7.17
2020	73708.8915	5.80	887707.617	6.67
2021	76729.1488	6	911144.759	6.20

-يلاحظ من الجدول اعلاه ان قيم التضخم في انخفاض مستمر فالباحث افترض ان التضخم يرجع الي

الافراط النقدي وهوما اثبتته النتائج اعلاه لان عرض النقود في 2016 (120800) وانخفاضها في

عام 2017 الي (64648.11) اما سعر الصرف شهد زيادة نسبية خلال السنوات التنبؤية.

-اما بالنسبة للانفاق الحكومي فقد ازداد في السنوات التبوية بنسبة كبيرة مقارنة مع سنوات الدراسة وهو ما افترضته الدراسة(العلاقة العكسية بين التضخم والانفاق الحكومي التتموي).فاذا حدثت زيادة في عرض النقود فأن هذا يؤدي الي ارتفاع في المستوى العام للاسعار وينتج عنه زيادة في كل من الانفاق الحكومي والايراد الحكومي، فاذا كانت الزيادة في الانفاق الحكومي اكبر من الزيادة في الايرادات فان العجز المالي يزداد وهذا بدوره يؤدي الي زيادة اخرى في عرض النقود الامر الذي يرتب عليه تكرار العملية فالتوليد الذاتي للزيادة في المستوى العام للاسعار قد يؤدي الي معدلات تضخم ثابتة او متسارعة وهذه من الحالات الخاصة التي يمكن ان يكون فيها زيادة الانفاق الحكومي سببا في زيادة التضخم. ومما تقدم من نتائج فأن النموذج:

INF C MS EX G هو النموذج الافضل للتنبؤ

#### 4-7 مناقشة الفرضيات:

الفرضية الاولى: هنالك علاقة ذات دلالة احصائية معنوية بين التضخم وعرض النقود ومن نتائج تقدير النموذج نجد ان معامل عرض النقود يساوي 0.0008 والاشارة موجبة، ومعنوية 0.0140، وبالتالي يمكن القول ان الفرضية صحيحة وانها ذات دلالة احصائية.

الفرضية الثانية: هنالك علاقة ذات دلالة احصائية معنوية بين الانفاق الحكومي والتضخم ومن نتائج الدراسة نجد ان قيمة معامل الانفاق الحكومي تساوي -3.010 والاشارة سالبة، ومعنوية تساوي 0.000 اذا يمكن القول ان الفرضية صحيحة وانها ذات دلالة احصائية.

الفرضية الثالثة: هنالك علاقة ذات دلالة احصائية معنوية بين التضخم وسعر الصرف ومن التحليل نجد ان قيمة معامل سعر الصرف تساوي -25.5210 والاشارة سالبة، ومعنوية تساوي 0.000 اذا يمكن القول ان الفرضية صحيحة وانها ذات دلالة احصائية.

#### 4- 8 النتائج والتوصيات:

اولاً: النتائج:

هدفت هذه الدراسة لمعرفة الاتجاهات المستقبلية لمعدلات التضخم وتحديد المتغيرات المؤثرة عليه (سعر الصرف، عرض النقود، الانفاق الحكومي) في السودان خلال الفترة (1989م-20016)، اتجاه ودرجة التأثير، وذلك باستخدام المنهج الوصفي ومنهجية البحث القياسي، وذلك عن طريق اختبار التكامل المشترك وكذلك تحديد العلاقة بين المتغيرات في المدى القصير وال المدى الطويل.

من اهم هذه النتائج:

1 - تل اختبار جذر الوحدة للبواقي ان السلاسل الزمنية متكاملة، مما يعني وجود تكامل مشترك بين معدلات التضخم والمتغيرات (عرض النقود، سعر الصرف، الانفاق الحكومي) وان هناك علاقة توازنية بينهما في المدى الطويل.

2 - عند فحص البيانات واختبار استقرارية السلاسل، وجد ان بيانات عرض النقود استقرت في المستوى بينما بيانات (التضخم، سعر الصرف، الانفاق الحكومي) استقرت عند الفرق الاول.

3 - تطابق فروض الدراسة للنظرية الاقتصادية والتي تمثلت في وجود العلاقة المعنوية بين التضخم والمتغيرات (عرض النقود، سعر الصرف، الانفاق الحكومي).

4 - عند الاستشراف بخمس سنوات وجد ان الاتجاهات المستقبلية للتضخم تميل نحو الانخفاض، ذلك بناءً على مخرجات النموذج المقدر.

يمكن تفسير الانخفاض في معدلات التضخم بالاتي:

أ - ضعف تأثير عرض النقود (0,08).

ب - العلاقة العكسية بين معدلات التضخم، وسعر الصرف.

ج- العلاقة العكسية بين معدلات التضخم، والانفاق الحكومي التنموي.

ثاني: التوصيات:

نظراً لما تقدم من نتائج اعلاه فإن الدراسة توصي بالاتي:

1 تفعيل دور القطاع الخاص في الدورة الاقتصادية، بالإضافة الي العمل على تقليل اثر عرض

النقود في المدى الطويل على التضخم وذلك بايجاد وسائل وادوات لامتصاص اثر الزيادة على

التضخم في المدى القصير والطويل، وذلك لاستمرار النمو واستدامة الاستقرار الاقتصادي.

2 معرفة القيم السابقة المؤثرة على عرض النقود والتضخم للاستفادة منها في معرفة الاتجاهات

المستقبلية لمعدلات عرض النقود ومعدلات التضخم.

3 اجراء مزيدا من الدراسات القياسية التي تعتمد على تحديد العلاقات السببية بين المتغيرات

الاقتصادية الكلية يساعد في فهم السلوك الاقتصادي العام، كما يساعد ذلك على بناء نموذج

اقتصادي قياسي كلي.

4 تقليل الاستدانة من البنك المركزي والجهاز المصرفي وخلق وسائل اخرى لتمويل موازنة

الدولة.

5 توصي الدراسة بضرورة ترشيد وتنظيم السيولة في الاقتصاد(اتباع سياسة مالية ونقدية)

لتخفيف حدة التضخم، وتطوير شهادة مشاركة البنك المركزي(شمم) وزيادة الودائع المصرفية

لتقليل حجم السيولة لدي الجمهور.

6 حل وتسوية الحروب والنزاعات القبلية وهذا يؤدي الي تخفيض الانفاق على الامن وايقاف

الصرف خارج الموازنة.

7 زيادة الانفاق الحكومي التنموي، واتباع سياسات من شأنها تحسين واستقرار سعر الصرف.

### بحوث مقترحة

1 +الاتجاهات المستقبلية لسعر الصرف في السودان وأثره على التجارة الخارجية

2 +لاستشراف بمعدلات عرض النقود في السودان وأثرها على التضخم

## قائمة المراجع والمصادر:

### أولاً: القرآن الكريم:

سورة المجادلة، الآية (11).

### ثانياً: المراجع العربية:

- 1- ناظم محمد نوري ، النقود والمصارف والنظرية النقدية ، عمان ، زهران للنشر والتوزيع، 1999.
- 2- غازي حسن عناية ، التضخم المالي، بيروت، دار الجيل، 1992.
- 3- رمزي ذكي، مشكلة التضخم في مصر اسبابها ونتائجها برنامج مكافحة الغلاء، القاهرة، الهيئة العالمية للكتاب المصري، 1980.
- 4- عبدالعظيم محمد، الاقتصاد الكلي الاختبار العام والخاص، الرياض ، دار المريخ للنشر ، 1405هـ-1988م.
- 5- يوسف محمد جربوع، نظرية المحاسبة، المفاهيم، المبادئ والمعايي، عمان : مؤسسة الوراق للنشر 2001م.
- 6- تشارلس ليفنسون: التضخم العالمي للشركات متعددة، التضخم العالمي والتخلف الاقتصادي، ترجمة احمد حماد حجاج ، طرابلس :معهد الانماء العربي 1978.
- 7- باري سجل، النقود والبنوك والاقتصاد، ترجمة طه عبدالله وعبدالفتاح عبدالرحمن، الرياض:دار المريخ 1406هـ-1986م.
- 8- كروين، ترجمة محمد عزيز، 1981م، التضخم، ليبيا، منشورات جامعة فارينونس .
- 9- اكرم حداد، منشور 2005، النقود والمصارف مدخل تحليلي ونظري، داروائل للنشر، ط1.
- 10- عثمان محمد يعقوب، النقود والبنوك والسياسة النقدية، مايو 2005م.



- 11- وليد ناجي الحياي، دراسات في المشاكل المحاسبية المعاصرة، عمان: الحامد للنشر والتوزيع 2002م.
- 12- عبدالقادر محمد عبدالقادر عطية ورمضان محمد احمد مقلد، النظرية الاقتصادية الكلية، الاسكندرية :الدار الجامعية، 2004-2005م.
- 13- رفعت محجوب، الطلب الفعلي مع دراسة خاصة للبلاد الاخذة في النمو، الطبعة الثانية، القاهرة:دار النهضة العربية، 1971م.
- 14- فؤاد هاشم، اقتصاديات النقود والتوازن، القاهرة: دار النهضة العربية، 1969م.
- 15- خالد واصف الوازني واحمد حسين الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار وائل للنشر، 2004م.
- 16- فريد بشير، وعبدالوهاب الامين، اقتصاديات النقود والبنوك، بغداد، مركز المعرفة للاستشارات والخدمات التعليمية، 2008م.
- 17- خضير عباس المهر، التقلبات الاقتصادية بين السياسة المالية والنقدية، دراسة تحليلية مؤجلة في اطار النظرية الكينزية، الرياض، عمادة شئون المكتبات .
- 18- مؤيد الفضل واخرون، المشاكل المحاسبية المعاصرة، عمان، دار الميسرة للنشر والتوزيع 2002م.
- 19- احمد النجار، التضخم، القاهرة، المكتب العربي للنشر .
- 20- احمد جامع، النظرية الاقتصادية والتحليل الكلي، الجزء الثاني، 1980م.
- 21- عثمان يعقوب محمد، النقود والبنوك والسياسة النقدية وسوق العمل، الطبعة الثالثة، 2005م، شركة مطابع السودان للعملة المحدودة .
- 23- خالد واصف وحمد حسين الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، الطبعة الرابعة دار وائل للنشر، عمان-الاردن، 2001م .
- 24- محمد مظلوم حمدي، النقود واعمال البنوك والتجارة الدولية، المطبعة العربية القاهرة .
- 25- الرشيد صنفور، السياسات المالية في عهد الانقاذ في ميزان الشرع والفكر الاقتصادي الاسلامي شركة مطابع السودان للعملة المحدودة، 2007م.
- 26- عبد المحسن صالح، نظرة كلية لاداء الاقتصاد السوداني خلال الفترة من 1970-1995م الخرطوم دار شهيرة للطباعة والنشر، نقلا عن : عمار محمد سليمان.
- 27- العالم عبد الغني، الارقام القياسية لاسعار المستهلك، الجهاز المركزي للاحصاء، الخرطوم، الطبعة الاولى .
- 28- طارق محمد الرشيد، المرشد في الاقتصاد القياسي، 2005م.

ثالثا: الدوريات والمجلات :

- 1- بنك السودان المركزي، 2000-2014م، تقرير اللجنة الفرعية للقطاع النقدي وميزان المصروفات وسعر الصرف، الخرطوم.
- 2- وزارة المالية والاقتصاد الوطني، العرض الاقتصادي، 1996م.
- 3- اسامة النور محمد، لماذا تسعى البنوك المركزية الي استقرار الاسعار في المستقبل (المصرفي بنك السودان) العدد 17، 1998م.
- 4- محمد عوض جلال الدين، الارقام القياسية لاسعار المستهلك واتجاهات واسباب التضخم في السودان خلال اربعة عقود، مجلة العدد 22، مارس 2000م.
- 5- الفاضل حسين حسن، مجلة المصرفي العدد 10 (1997م).
- 6- عبدالوهاب عثمان الشيخ، منهجية الاصلاح الاقتصادي في السودان 1990-2002م، الخرطوم، وزارة المالية والاقتصاد الوطني .

7- بدر عبدالرحيم، مجلة المصرفي، العدد 2، (مارس 1995م).

8- بدر عبدالرحيم، مجلة المصرفي، العدد 3، (يوليو 1995م).

#### رابعاً: الرسائل الجامعية:

- 1- الهادي ادم محمد ابراهيم، المحاسبة عن تغيرات الاسعار، دراسة تطبيقية، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة امدرمان الاسلامية، كلية العلوم الادراية، 1997م.
- 2- احمد التجاني الطيب الجزولي، نموذج اقتصادي قياسي لتفسير العملية التضخمية في السودان 1965-1996م، اطروحة ماجستير في الاقتصاد، جامعة الخرطوم 1998م.
- 3- ابراهيم محمد يس، اثر التضخم على الميزان التجاري وسعر الصرف في السودان 1990-2005م، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد التطبيقي، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا 2007م.
- 4- عمار محمد سليمان عبدالرحمن، اثر سياسة التحرير الاقتصادي على معدلات التضخم في السودان 1982-2001م، اروحة ماجستير في الاقتصاد جامعة امدرمان الاسلامية.
- 5- ياسر التوم محمد احمد، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير، جامعة النيلين 2002م.
- 6- عبدالماجد المكاوي رحمة الله، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير، جامعة امدرمان الاسلامية 2002م.

7- اميرة عبدالسلام محمد بشير، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد القياسي، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا 2010م.

#### خامسا: المراجع الاجنبية:

- 1- Samulleson P.A Economics 6<sup>th</sup> ed New york, mc graw Book Company, 1964, p26.
- 2- Machup F. Another view of cost –puch and demaned –pull inflation review of economic and statistic, 1960.
- 3- Growther, An out line of money, lonodon, Thomas Nelson 1td. 1985.
- 4- Hanson J.L.A text of economics 3ed, Lonondon: mc Donald and Evans 1td, 1961.
- 5- Lving Fisher, the Purchasing power of money, its Determination and Relation to credit interest and crisis, New york the Mac millan Company.

ملاحق الدراسة

ملحق رقم(1) يوضح بيانات الدراسة:

السنة	عرض النقود	التضخم	الانفاق الحكومي	سعر الصرف
1989	22.71	74.08	5428.2	0.05
1990	31.64	67.38	39065.1	0.05
1991	52.7	122.52	3692.3	0.05
1992	141.6	119.24	1268.5	0.1
1993	268.58	101.18	134037	0.13
1994	405.35	115.93	219989	0.22
1995	705.87	68.97	21575	0.4
1996	1165.99	130.44	84430	1.25
1997	1597.14	47.19	12790.8	1.58
1998	2069.51	17.01	174825	1.99
1999	2579.18	16.16	219595	2.52
2000	3466.71	8.02	336938	2.57
2001	4322.13	4.92	418603.1	2.59
2002	5632.67	8.30	517850.1	2.63
2003	7392.13	7.7	739395.1	2.61
2004	9604.47	8.46	1103834	2.58
2005	13781.89	8.5	1385300	2.31
2006	17871.77	7.2	1376700	2.17
2007	19714.62	8.1	1876670	2.02
2008	22933.16	14.3	1798650	2.09
2009	28314.48	11.2	1976520	2.33
2010	35497.9	13.08	205467	2.67
2011	41855.97	18.1	219393	2.67
2012	5866.3	35.1	29609	3.3
2013	66445.7	37.1	97550	5.75
2014	77739	36.9	99460	5.59
2015	93643.6	16.9	119278	6.07
2016	120800.1	13.5	130999	6.7

– ملحق رقم (2) يوضح اختبار ديكي فولتر المعدل (ADF) لمتغير التضخم.

Null Hypothesis: D(INF) has a unit root

Exogenous: Constant

Lag Length: 0 (Automatic – based on SIC, maxlag=6)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey–Fuller test	–	
	statistic 7.275657	0.0000
Test critical	–	
values:	3.711457	
1% level	–	
	2.981038	
5% level	–	
	2.629906	
10% level		

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey–Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(INF,2)

Method: Least Squares

Date: 04/23/18 Time: 21:38

Sample (adjusted): 1991 2016

Included observations: 26 after adjustments

Coefficient			
Variable	nt	Std. Error	t-Statistic Prob.
	–		
	1.37557		–
D(INF(–1))	0	0.189065	7.275657 0.0000
	–		
	2.89827		–
C	2	5.019503	0.577402 0.5690
	0.68804	Mean dependent	0.12692
R-squared	9	var	3
Adjusted R–	0.67505	S.D. dependent	44.7450
squared	1	var	2
S.E. of	25.5065	Akaike info	9.38955
regression	8	criterion	4
Sum squared	15614.0		9.48633
resid	6	Schwarz criterion	0

	120.064	Hannan–Quinn	9.41742
Log likelihood	2	criter.	2
	52.9351	Durbin–Watson	1.75168
F–statistic	8	stat	2
	0.00000		
Prob(F–statistic)	0		

---

ملحق رقم (3) يوضح نتائج اختبار فيلبس بيرون (PP) لمتغير التضخم:

Null Hypothesis: D(INF) has a unit root

Exogenous: Constant

Bandwidth: 1 (Newey–West automatic) using Bartlett

kernel

---

	Adj. t–Stat	Prob.*
--	-------------	--------

---

	–
Phillips–Perron test statistic	7.246633 0.0000
Test critical	–
values: 1% level	3.711457
5% level	–



	2.981038
10%	–
level	2.629906
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.	
	600.54
Residual variance (no correction)	07
	614.58
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	60

Phillips–Perron Test Equation

Dependent Variable: D(INF,2)

Method: Least Squares

Date: 04/23/18 Time: 21:41

Sample (adjusted): 1991 2016

Included observations: 26 after adjustments

---



---

Variable	Coefficie	Std. Error	t-Statistic	Prob.
----------	-----------	------------	-------------	-------

nt				
–				
	1.37557	–		
D(INF(–1))	0	0.189065	7.275657	0.0000
–				
	2.89827	–		
C	2	5.019503	0.577402	0.5690
	0.68804	Mean dependent0.12692		
R–squared	9	var 3		
Adjusted R–	0.67505	S.D. dependent44.7450		
squared	1	var 2		
S.E. of	25.5065	Akaike info9.38955		
regression	8	criterion 4		
Sum squared	15614.0	9.48633		
resid	6	Schwarz criterion 0		
–				
	120.064	Hannan–Quinn9.41742		
Log likelihood	2	criter. 2		
F–statistic	52.9351	Durbin–Watson1.75168		

	8	stat	2
	0.00000		
Prob(F-statistic)	0		

ملحق رقم (4) يوضح نتائج اختبار فيليبس بيرون (PP) لمتغير عرض النقود:

Null Hypothesis: MS has a unit root

Exogenous: Constant

Bandwidth: 7 (Newey–West automatic) using Bartlett

kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
	3.28362	
Phillips–Perron test statistic	3	1.0000
Test critical	–	
values: 1% level	3.699871	
	–	
5% level	2.976263	
10%	–	
level	2.627420	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

---

---

	2.02E+
Residual variance (no correction)	08
	762867
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	78

---

---

Phillips-Perron Test Equation

Dependent Variable: D(MS)

Method: Least Squares

Date: 04/23/18 Time: 21:44

Sample (adjusted): 1990 2016

Included observations: 27 after adjustments

---

---

Coefficient				
Variable	nt	Std. Error	t-Statistic	Prob.
		0.12470		
MS(-1)	0	0.114115	1.092756	0.2849

---

---

	2334.30		
C	1	3453.219	0.675978 0.5053
	0.04558	Mean dependent	4473.23
R-squared	7	var	7
Adjusted R-squared	0.00741	S.D. dependent	14837.5
	1	var	6
S.E. of regression	14782.4	Akaike info criterion	22.1114
	8		6
Sum squared resid	5.46E+0		22.2074
	9	Schwarz criterion	5
	–		
	296.504	Hannan–Quinn criter.	22.1400
Log likelihood	7		0
	1.19411	Durbin–Watson stat	2.82269
F-statistic	6		8
	0.28492		
Prob(F-statistic)	0		

ملحق رقم (5) يوضح نتائج اختبار ديكي فولر المدمج (ADF) لمتغير سعر الصرف:

Null Hypothesis: D(EX) has a unit root

Exogenous: Constant

Lag Length: 0 (Automatic – based on SIC, maxlag=6)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey–Fuller test	–	
	statistic 4.313617	0.0024
Test critical	–	
values: 1% level	3.711457	
	–	
5% level	2.981038	
10%	–	
level	2.629906	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

# Augmented Dickey–Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(EX,2)

Method: Least Squares

Date: 04/23/18 Time: 21:50

Sample (adjusted): 1991 2016

Included observations: 26 after adjustments

Coefficient				
Variable	nt	Std. Error	t-Statistic	Prob.
—				
		0.87991		—
D(EX(−1))	3	0.203985	4.313617	0.0002
		0.22796		
C	4	0.115104	1.980511	0.0592
—				
		0.43671	Mean dependent	0.02423
R-squared	6		var	1
Adjusted R-	0.41324		S.D. dependent	0.69873
squared	6		var	7
S.E. of	0.53523		Akaike info	1.66156
regression	2		criterion	9

Sum squared	6.87535		1.75834
resid	0	Schwarz criterion	6
	–		
	19.6004	Hannan–Quinn	1.68943
Log likelihood	0	criter.	7
	18.6072	Durbin–Watson	2.00451
F–statistic	9	stat	1
	0.00023		
Prob(F–statistic)	8		

---

ملحق رقم (6) يوضح نتائج اختبار فيلبس بيرون (PP) لمتغير سعر الصرف:

Null Hypothesis: D(EX) has a unit root

Exogenous: Constant

Bandwidth: 0 (Newey–West automatic) using Bartlett

kernel

---

	Adj. t–Stat	Prob.*
--	-------------	--------

---

Phillips–Perron test statistic 4.313617 0.0024

---



Test critical	–
values: 1% level	3.711457
	–
5% level	2.981038
10%	–
level	2.629906

---

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

---



---

	0.2644
Residual variance (no correction)	37
	0.2644
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	37

---

Phillips–Perron Test Equation

Dependent Variable: D(EX,2)

Method: Least Squares

Date: 04/23/18 Time: 21:56

Sample (adjusted): 1991 2016

Included observations: 26 after adjustments

Coefficient				
Variable	nt	Std. Error	t-Statistic	Prob.
-				
		0.87991		-
D(EX(-1))	3	0.203985	4.313617	0.0002
		0.22796		
C	4	0.115104	1.980511	0.0592
0.43671				
Mean dependent0.02423				
R-squared	6		var	1
Adjusted R-	0.41324		S.D. dependent	0.69873
squared	6		var	7
S.E. of	0.53523		Akaike info	1.66156
regression	2		criterion	9
Sum squared	6.87535			1.75834
resid	0		Schwarz criterion	6
-				
	19.6004		Hannan-Quinn	1.68943
Log likelihood	0		criter.	7

	18.6072	Durbin–Watson	2.00451
F–statistic	9	stat	1
	0.00023		
Prob(F–statistic)	8		

---

ملحق رقم (7) يوضح نتائج اختبار ديكي فوللر المدمج (ADF) لمتغير الانفاق الحكومي:

Null Hypothesis: D(G) has a unit root

Exogenous: Constant

Lag Length: 0 (Automatic – based on SIC, maxlag=6)

---

	t–Statistic	Prob.*
Augmented Dickey–Fuller test	–	
	statistic 5.159203	0.0003
Test critical	–	
values: 1% level	3.711457	
	–	
5% level	2.981038	
10%	–	
level	2.629906	

---

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

### Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(G,2)

Method: Least Squares

Date: 04/23/18 Time: 21:59

Sample (adjusted): 1991 2016

Included observations: 26 after adjustments

Coefficient				
Variable	nt	Std. Error	t-Statistic	Prob.
	—			
	1.05160		—	
D(G(-1))	2	0.203830	5.159203	0.0000
	3761.87			
C	7	78348.23	0.048015	0.9621
				—
	0.52585	Mean dependent	842.919	
R-squared	5	var	2	

Adjusted R-squared	0.50609	S.D. dependent var	568417.
Sum squared resid	3.83E+1	Akaike info criterion	28.7074
Log likelihood	3	Schwarz criterion	28.8042
F-statistic	8	Hannan-Quinn criter.	28.7353
Prob(F-statistic)	0.00002	Durbin-Watson stat	1.97653

---

ملحق رقم (8) يوضح نتائج اختبار فيليبس بيرون (PP) لمتغير الاتفاق الحكومي:

Null Hypothesis: D(G) has a unit root

Exogenous: Constant

Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett

	kernel
	Adj. t-Stat Prob.*
	–
Phillips–Perron test statistic	5.167692 0.0003
Test critical	–
values: 1% level	3.711457
	–
5% level	2.981038
10%	–
level	2.629906
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.	
	1.47E+
Residual variance (no correction)	11
	1.70E+
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	11

Phillips–Perron Test Equation

Dependent Variable: D(G,2)

Method: Least Squares

Date: 04/23/18 Time: 22:03

Sample (adjusted): 1991 2016

Included observations: 26 after adjustments

Coefficient			
Variable	nt	Std. Error	t-Statistic Prob.
	–		
	1.05160		–
D(G(–1))	2	0.203830	5.159203 0.0000
	3761.87		
C	7	78348.23	0.048015 0.9621
			–
	0.52585	Mean dependent	842.919
R-squared	5	var	2
Adjusted R–	0.50609	S.D. dependent	568417.
squared	8	var	6
S.E. of	399473.	Akaike info	28.7074

regression	2	criterion	8
Sum squared	3.83E+1		28.8042
resid	2	Schwarz criterion	6
	–		
	371.197	Hannan–Quinn	28.7353
Log likelihood	3	criter.	5
	26.6173	Durbin–Watson	1.97653
F–statistic	8	stat	8
	0.00002		
Prob(F–statistic)	8		

---

### ملحق رقم (9) يوضح نتائج اختبار التكامل المشترك

Date: 04/23/18 Time: 22:19

Sample (adjusted): 1991 2016

Included observations: 26 after adjustments

Trend assumption: Linear deterministic trend

Series: EX G INF MS

Lags interval (in first differences): 1 to 1

---



### Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesize					
d		Trace		0.05	
No. of					
CE(s)	Eigenvalue	Statistic	Critical Value	Prob.**	
None *	0.920890	100.8071	47.85613	0.0000	
At most 1 *	0.604019	34.84717	29.79707	0.0120	
At most 2	0.274997	10.76107	15.49471	0.2266	
At most 3	0.088176	2.400004	3.841466	0.1213	

Trace test indicates 2 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level

\* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level

\*\*MacKinnon–Haug–Michelis (1999) p-values

### Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Hypothesize				
d		Max–Eigen	0.05	
No. of			Critical	
CE(s)	Eigenvalue	Statistic	Value	Prob.**
None *	0.920890	65.95993	27.58434	0.0000

At most 1 *	0.604019	24.08610	21.13162	0.0186
At most 2	0.274997	8.361068	14.26460	0.3432
At most 3	0.088176	2.400004	3.841466	0.1213

---

Max-eigenvalue test indicates 2 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level

\* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level

\*\*MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegrating Coefficients (normalized by  $b' * S_{11} * b = I$ ):

---

	EX	G	INF	MS
	-1.395775	-1.18E-06	-0.038723	1.82E-05
	2.104559	1.32E-06	0.044415	-0.000125
	0.330099	-1.97E-06	-0.007281	-1.74E-05
	-0.179033	2.34E-07	0.025379	1.64E-05

---

Unrestricted Adjustment Coefficients (alpha):

---

D(EX)	-0.183093	-0.203269	0.026131	0.003389
D(G)	21976.22	111910.0	173316.6	-36358.46
D(INF)	10.15909	-11.49805	-0.511322	-4.599721

---

D(MS) -8777.878 442.3003 -1064.161 -2248.871

---

---

1 Cointegrating Log

Equation(s): likelihood -743.4654

---

---

Normalized cointegrating coefficients (standard error in  
parentheses)

	EX	G	INF	MS
	1.000000	8.49E-07	0.027743	-1.30E-05
		(1.0E-07)	(0.00158)	(2.6E-06)

Adjustment coefficients (standard error in  
parentheses)

D(EX) 0.255556  
(0.08484)

D(G) -30673.86  
(118846.)

D(INF) -14.17980  
(6.75647)

D(MS) 12251.94

(2581.57)

---

---

2 Cointegrating

Log

Equation(s):    likelihood   -731.4223

---

---

Normalized cointegrating coefficients (standard error in  
parentheses)

EX	G	INF	MS
1.000000	0.000000	0.002290	-0.000191
		(0.00969)	(1.9E-05)
0.000000	1.000000	29981.15	209.0841
		(12064.5)	(23.7343)

Adjustment coefficients (standard error in  
parentheses)

D(EX) -0.172235    -5.15E-08  
(0.10193)    (7.2E-08)

D(G) 204847.4    0.121757  
(205530.)    (0.14441)

D(INF) -38.37812    -2.72E-05  
(10.3575)    (7.3E-06)

D(MS) 13182.79 0.010986  
(4664.08) (0.00328)

---

---

3 Cointegrating Log

Equation(s): likelihood -727.2418

---

---

Normalized cointegrating coefficients (standard error in  
parentheses)

	EX	G	INF	MS
	1.000000	0.000000	0.000000	-0.000211 (2.0E-05)
	0.000000	1.000000	0.000000	-59.65189 (12.8271)
	0.000000	0.000000	1.000000	0.008963 (0.00104)

Adjustment coefficients (standard error in  
parentheses)

D(EX) -0.163609 -1.03E-07 -0.002129  
(0.10171) (1.1E-07) (0.00237)

D(G) 262059.1 -0.219651 2857.474

(182270.) (0.18974) (4249.17)

D(INF) -38.54690 -2.62E-05 -0.900349

(10.4416) (1.1E-05) (0.24342)

D(MS) 12831.51 0.013082 367.2977

(4664.56) (0.00486) (108.743)

---

---

ملحق رقم(10) يوضح نتائج اختبار مشكلة الارتباط الخطي:

Covariance Analysis: Ordinary

Date: 04/24/18 Time: 05:54

Sample: 1989 2016

Included observations: 28

---

---

Covariance			
Correlation	MS	G	EX
MS	9.69E+08		
	1.000000		
G	-6.99E+08	3.85E+11	
	-0.036228	1.000000	

EX	49404.57	17656.14	3.306424
	0.872697	0.015659	1.000000

ملحق رقم(11) يوضح نتائج اختبار مشكلة الارتباط الذاتي:

Dependent Variable: INF

Method: Least Squares

Date: 04/24/18 Time: 05:58

Sample: 1989 2016

Included observations: 28

Coefficie

Variable	nt Std. Error	t-Statistic	Prob.
----------	---------------	-------------	-------

96.7744

C	5 9.419291	10.27407	0.0000
---	------------	----------	--------

0.00083

MS	7 0.000316	2.650337	0.0140
----	------------	----------	--------

—

—

EX	25.5210	5.402233	4.724174	0.0001
----	---------	----------	----------	--------

	8		
	-3.01E-		-
G	05 7.74E-06	3.885678	0.0007
<hr/>			
	0.67430	Mean dependent	40.6242
R-squared	1	var	9
Adjusted R-	0.63358	S.D. dependent	41.7303
squared	8	var	6
S.E. of	25.2602	Akaike info	9.42790
regression	1	criterion	1
Sum squared	15313.8		9.61821
resid	7	Schwarz criterion	6
	-		
	127.990	Hannan-Quinn	9.48608
Log likelihood	6	criter.	2
	16.5625	Durbin-Watson	1.72609
F-statistic	2	stat	2
	0.00000		
Prob(F-statistic)	5		
<hr/>			



ملحق رقم(12) يوضح نتائج اختبار آرش لمشكلة اختلاف التباين:

Heteroskedasticity Test: ARCH

	0.01303		
F-statistic	8	Prob. F(1,25)	0.9100
	0.01407		
Obs*R-squared	4	Prob. Chi-Square(1)	0.9056

Test Equation:

Dependent Variable: RESID^2

Method: Least Squares

Date: 09/25/18 Time: 15:08

Sample (adjusted): 1990 2016

Included observations: 27 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
	563.354			
C	9	211.6997	2.661104	0.0134
	-			
	0.02294			
RESID^2(-1)	2	0.200920	0.114185	0.9100
	0.00052			550.41
R-squared	1	Mean dependent var		79
	-			
Adjusted R-squared	0.03945			911.42
	8	S.D. dependent var		12

S.E. of	929.228	Akaike info	16.577
regression	7	criterion	77
Sum squared	2158664		16.673
resid	8	Schwarz criterion	76
	-		
	221.799	Hannan-Quinn	16.606
Log likelihood	9	criter.	32
	0.01303		1.9791
F-statistic	8	Durbin-Watson stat	67
	0.91000		
Prob(F-statistic)	3		

ملحق رقم (13) يوضح نتائج تقدير النموذج:

Dependent Variable: INF

Method: Least Squares

Date: 04/24/18 Time: 05:58

Sample: 1989 2016

Included observations: 28

Coefficie			
Variable	nt Std. Error	t-Statistic	Prob.
	96.7744		
C	5 9.419291	10.27407	0.0000
	0.00083		
MS	7 0.000316	2.650337	0.0140
	-		
	25.5210	-	
EX	8 5.402233	4.724174	0.0001

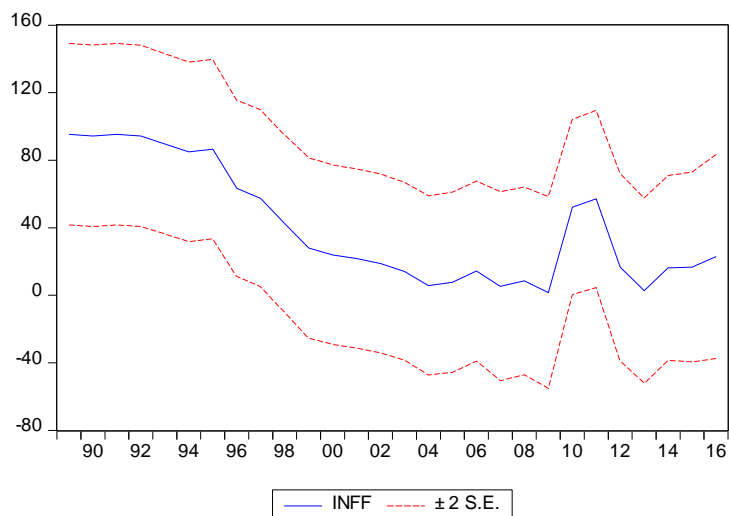
-3.01E-

-

G 05 7.74E-06 3.885678 0.0007

	0.67430	Mean dependent	40.6242
R-squared	1	var	9
Adjusted R-squared	0.63358	S.D. dependent	41.7303
	8	var	6
S.E. of regression	25.2602	Akaike info criterion	9.42790
Sum squared resid	15313.8		9.61821
	7	Schwarz criterion	6
	-		
	127.990	Hannan-Quinn criter.	9.48608
Log likelihood	6		2
	16.5625	Durbin-Watson stat	1.72609
F-statistic	2		2
	0.00000		
Prob(F-statistic)	5		

### ملحق رقم (14) يوضح معامل ثايل:



Forecast:	INFF
Actual:	INF
Forecast sample:	1989 2021
Adjusted sample:	1989 2016
Included observations:	28
Root Mean Squared Error	23.38641
Mean Absolute Error	18.39324
Mean Abs. Percent Error	82.49580
Theil Inequality Coefficient	0.211732
Bias Proportion	0.000000
Variance Proportion	0.098202
Covariance Proportion	0.901798
Theil U2 Coefficient	2.649727
Symmetric MAPE	61.43446

ملحق رقم(15)بيانات الدراسة بعد التنبؤ

	G	INF	MS	EX
1989	5428.2	74.08	22.71	0.05
1990	39065.1	67.38	31.64	0.05
1991	6392.3	122.52	52.7	0.05
1992	1268.5	119.24	141.6	0.1
1993	134037	101.18	268.58	0.13
1994	51789089	118.03	5403.65	0.83
1995	73929575	68797	7392.83	2064
1996	1184830	180404	96045499	1.38
1997	11379800	47819	13597.89	1.38
1998	174825	17.01	2069.51	1.99
1999	219595	16.16	2579.18	2.52
2000	336938	8.02	3466.71	2.57
2001	418603.1	4.92	4322.13	2.59

2006	1396700	7.2	17871.77	2.17
2007	1876670	8.1	19714.62	2.02
2008	1798650	14.3	22933.16	2.09
2009	1976520	11.2	28314.48	2.33
2010	205467	13.08	35497.9	2.67
2011	219393	18.1	41855.97	2.67
2012	29609	35.1	5866.3	3.3
2013	97550	37.1	66445.7	5.75
2014	99460	36.9	77739	5.59
2015	119278	16.9	93643.6	6.07
2016	130999	13.5	120800.1	6.7
2017	817396.1	8.39	64648.15	5.22
2018	840833.4	7.72	67668.08	5.45
2019	864270.9	7.78	70688.21	5.65
2020	887707.6	6.76	73708.38	5.815
2021	911144.6	6.28	76729.47	6.08